

## التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية

فى القرن الحادى والعشرين

إعداد الدكتور / محمد رضا العدل (\*)

يتطلب التعرض لموضوع الدراسة استعراض أهم نتائج بحوث ندوة العالم الإسلامى والتحدى الحضارى فى البداية بعين الإستفادة بنتائج هذه البحوث ثم ننقل إلى موضوع الدراسة .

أولاً : نتعرف فيما يلى لأهم نتائج بحوث ندوة « العالم الإسلامى والتحدى الحضارى ١٥ - ١٧ جمادى الأولى ١٤١٧هـ الموافق ٢٨ - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦م » .

١ - توصل بحث « موقع الدول الإسلامية من تشابك المصالح الاقتصادية الدولية » المقدم من د . ميمى محمد حافظ الحماقى للنتائج الآتية :

( أ ) هناك مجالات متاحة للدول الإسلامية للإستفادة من تشابك المصالح الاقتصادية وتدعيمها وذلك فى مجال التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية وكذلك المديونية الخارجية والاستثمارات فى الأوراق المالية ، وكلما ازداد تشابك المصالح بين الدول المتعاملة كلما اسهم ذلك فى خفض الخسائر التى يمكن التعرض لها فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك تعظيم الأرباح الناتجة من هذه العلاقات .

(ب) لا تزال الدول الإسلامية لا تجمعها خطة واضحة لتحسين علاقاتها الاقتصادية الدولية مع بعضها البعض مستفيدة من التباين الواضح بينها ، حيث لازال حجم التجارة البينية ضعيفاً جداً وكذلك الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة .

(ج) يمكن أن يتغير موقع الدول الإسلامية من تشابك المصالح الاقتصادية الدولية إذا دعمت علاقاتها الاقتصادية وفقاً للشريعة الإسلامية التى تتيح قواعد التعامل على أسس عادلة ، مما يتطلب إتخاذ السياسات التى تكفل تدعيم هذه العلاقات مما يمكن الدول الإسلامية من مواجهة التحديات الدولية الراهنة وعلى رأسها التكتلات الاقتصادية وإنشاء منظمة التجارة الدولية .

٢ - تعرض بحث « التحديات المستقبلية التى تواجه العالم الإسلامى ومهمات التربية فى التغلب عليها » مقدم من أ . د . محمود أحمد شوق لمهمات المناهج الدراسية فى مواجهة التحديات المستقبلية التى تواجه الأمة الإسلامية ، حيث تمثلت أهم نتائج دراسته لما يلى :

---

(\*) عميد كلية التجارة - جامعة عين شمس .

( أ ) عناية المناهج بالإبتكار وحل المشكلات والتعليم الذاتى والتعليم المستمر وملاحقة علوم العصر مثل علوم الفضاء والمستقبل والإتصال والحاسب الآلى ، وذلك لسد فجوة تخلف العالم الإسلامى من العالم المتقدم .

( ب ) تخطيط برامج التعليم عن بعد تبيت من خلال الأقمار الصناعية إلى الدول الإسلامية تهدف إلى تحقيق وحدة الأمة الإسلامية .

( جـ ) توجيه المناهج نحو الوفاء بحاجة المجتمع الإسلامى من الخبرات .

( د ) العناية بدراسة مشكلات العالم الإسلامى وتقصى أسبابها وتهئية سبل التعاون بين الدول الإسلامية على حلها .

( هـ ) مراعاة التعاون بين الجامعات ومراكز البحث فى الدول الإسلامية على إجراء بحوث أساسية تنهض بالعالم الإسلامى .

٣ - توصل بحث « الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول الإسلامية وموقف الاقتصاد الإسلامى منه » للدكتور / محمد بن على العقلا إلى النتائج التالية :

( أ ) أن الاعتماد الدائم على التمويل الخارجى يشكل خطورة على اقتصاديات الدول الإسلامية ، كما أظهر البحث أن التمويل بأنواعه المختلفة لم يؤثر تأثيراً إيجابياً واضحاً فى الهيكل الإنتاجى لهذه الدول ومن ثم لم يؤد إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى فيها .

( ب ) يتطلب الأمر تشجيع الاستثمارات الإسلامية المشتركة من خلال قيام مشروعات إقتصادية بتمويل إسلامى .

٤ - وفى بحث « الاقتصاد الإسلامى فى مواجهة التحدى الحضارى » المقدم من الدكتور/ فخرى أبو صفية ، توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

( أ ) يجب العمل على تعميم نظريات الاقتصاد الإسلامى على الدول العربية والإسلامية لما لها من آثار فعالة فى علاج مشاكلها الاقتصادية .

( ب ) تحفيز الاستثمار ودفع الأفراد نحو استثمار الموارد الطبيعية والعمل بها .

( جـ ) دعوة الدول العربية والإسلامية للقيام على جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها من أفراد المجتمع لأنها أداة فعالة فى حل المشاكل الاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة والتضخم وتحقيق التوازن الاقتصادى والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمعات الإسلامية .

٥ - وقد توصل بحث « الهوية الثقافية الإسلامية وتحديات النظام الاعلامى الدولى » المقدمة من الأستاذ / نبيل عثمان إلى النتائج الآتية :

( أ ) ضرورة الاهتمام بالكوادر البشرية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة فى مجال الاتصال حتى يتم إعداد أجيال من الفنيين القادرين على إستيعاب التطور التكنولوجى والاستعانة به وتسخيره فى خدمة الإعلام المصرى .  
(ب) الاهتمام بتطوير الأداء الاعلامى كما وكيفا .

(ج) توطين تكنولوجيا الاتصال ، فلم يعد استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة مقصوراً على التأجير من الغير ، ولكن يتم باستمرار إمتلاك هذه الأدوات بما فى ذلك إمتلاك قمر صناعى مصرى .

ثانياً: الوضع الاقتصادى للدول الإسلامية فى ظل التحديات الاقتصادية التى يمر بها العالم الإسلامى .

#### مقدمة :

يتطلب التعرض للوضع الاقتصادى للدول الإسلامية فى ظل التحديات الاقتصادية التى يمر بها العالم الإسلامى التعرض لظاهرة التدويل والتى تتحدد أبعادها فى الاتجاه للتكتلات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبى والناftا والأسيان والميركسور ، كذلك فإن توقيع إتفاقية دورة أوروغواى للجات فى ديسمبر ١٩٩٣م وما يترتب عليها من إنشاء منظمة التجارة الدولية من يناير ١٩٩٥م سوف تؤثر بدرجة كبيرة على إتجاهات التجارة فى العالم وتوزيع المزايا النسبية بين الدول المتقدمة والنامية ، مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية للدول الإسلامية .

ومن هنا تنقسم الدراسة إلى الأجزاء الآتية :

#### الجزء الأول : ظاهرة التدويل :

حيث يتم التعرض لموقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية بإعتبارها تمثل نسبة يعتد بها من الدول الإسلامية ، كما يتم التعرض لأبعاد إنشاء منظمة التجارة الدولية .

#### الجزء الثانى : خصائص اقتصاديات الدول العربية :

ويتعرض هذا الجزء بالتفصيل لأهم خصائص اقتصاديات الدول العربية والتى تؤثر على أدائها ، وذلك بهدف تحديد امكانيات التنمية فى هذه الدول وكذلك مدى تأثيرها بالتحديات القائمة .

### الجزء الثالث : التغيرات الهيكلية والنمو في كل من تركيا ومصر :

ويركز هذا الجزء على تجربة دولتين إسلاميتين يتمتعا بشقل نسبي بين الدول الإسلامية ، وذلك بهدف تحديد معالم التنمية بهما حتى يمكن التوصل إلى أهم السياسات التي تكفل مواجهة التحديات الاقتصادية .

#### الجزء الأول : ظاهرة التدويل :

يتميز الاقتصاد العالمي حالياً بظاهرة التدويل ، التي تعتبر نتاجاً للتطورات السريعة والمتلاحقة التي مر بها النظام الاقتصادي الدولي عبر العقود الثلاثة الماضية .

ويقصد بالتدويل زيادة الأهمية النسبية لدور العلاقات الاقتصادية الدولية في النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي <sup>(١)</sup> وهذه العلاقات علاقات تبادل بين كافة دول العالم ، وكافة قاراته ، سواء تمثلت هذه العلاقات في الروابط التجارية أو في تدفقات رأس المال أو في هجرات أو حركات الأيدي العاملة أو في نقل التكنولوجيا أو مبادلتها أو في المبادلات العلمية والثقافية أو في أوجه ترابط وتعاون أو في إقامة منظمات مشتركة ، أو في الالتزام بقواعد معينة . إلا أن الجديد لا يتمثل في وجود مثل هذه العلاقات بقدر ما يتمثل في نموها المطرد وامتدادها إلى مجالات تزداد تنوعاً واتساعاً <sup>(٢)</sup> .

فخلال العقدين الماضيين تضاعفت الصادرات العالمية من السلع مرتين تقريباً كنسبة من الناتج العالمي من ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ ومع تزايد التعامل في الخدمات على النطاق الدولي فإن حصتها في التجارة الدولية إرتفعت من ١٥ ٪ إلى ٢٢ ٪ ويتوقع أن يكون لدورة أوروغواي للجات والتي ترتب عليها إنشاء منظمة التجارة الدولية انعكاسات هامة على التجارة الدولية .

كذلك فإن من سيع معاملات في تجارة الأسهم في عالم اليوم هناك معاملة تضم شريكاً أجنبياً كطرف مقابل . ومع إتساع عمليات الشركات المتعددة الجنسيات فإن مبيعات فروعها في الخارج قد تفوق الآن مجموع الصادرات العالمية ، وكل هذه الإحصائيات تشير إلى العولمة ( التدويل ) أي الإندماج الدولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال <sup>(٣)</sup> .

١ - رمزي زكي - ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط - الكويت ١٩٩٣ ، ص ١١ .

٢ - كريستيان كوميليو - الشمال والجنوب ، دار المستقبل العربي ١٩٩٣ ، ص ٦١ .

٣ - ضياء فريبيش - التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٦ ، ص ٣٠ .

كذلك شهد العالم فى مرحلة الثمانينات الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية الدولية حيث تم إعلان أوروبا الموحدة عام ١٩٨٥م بحلول عام ١٩٩٢م ، وهناك اتجاهات لتحقيق الاندماج الاقتصادى لأوروبا وذلك حسب البرنامج الزمنى الموضوع فى معاهدة ما سترخت ، كذلك اتجهت الولايات المتحدة فى محاولة لمواجهة التكتل الأروبي إلى تكوين منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية وهو ما يعرف بإسم النافتا مع كل من المكسيك وكندا ، كذلك اتجهت الولايات المتحدة إلى تكوين منطقة تجارة حرة بين النافتا وكل من اليابان والصين ومجموعة من جنوب شرق آسيا فيما يعرف بالايبيك ، حيث يصل حجم التجارة الدولية لهذه المجموعة ما يزيد عن ٥٠ ٪ من التجارة الدولية ، وفى مواجهة هذا الاتجاه للتكتلات الاقتصادية بدأت الاسبان فى دعم أبعاد التكامل الاقتصادى بين دولها هذا بالإضافة إلى الاتجاه من قبل دول أمريكا اللاتينية لتكوين تكتلات إقليمية ، ولا تزال الدول العربية رغم الإمكانيات الهائلة للتكامل دون مرحلة مواكبة ما تحققه التكتلات الاقتصادية السابقة .

وبعد فإن العرض السابق إنما يوضح أن هناك متغيرين هامين سوف يسهمان فى تحديد أبعاد التدويل على نطاق الاقتصاد العالمى ، ويتمثل هذين المتغيرين فى الاتجاه للتكتلات الاقتصادية وتأثير دورة أورجواى على التجارة الدولية ، ولا شك أنه سيكون لهذين المتغيرين انعكاسات هامة على اقتصاديات الدول العربية مما يتطلب تعظيم أداء الموارد القائمة فى هذه الدول آخذين فى الاعتبار آثار هذه الانعكاسات .

**ومن هنا سوف نتعرض فيما يلى :**

**أولاً : موقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية .**

**ثانياً ، أبعاد دورة أورجواى على الدول العربية .**

**أولاً : موقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية :**

يتطلب تحديد موقع الدول العربية من التكتلات الاقتصادية الدولية التعرض فى البداية للدروس التى يمكن الاستفادة منها من تجارب التكتلات الاقتصادية فى العالم وعلى رأسها الاتحاد الأروبي والنافتا ثم نتقل إلى الوضع النسبى للدول العربية فى إطار التكتلات الاقتصادية .

**١ - الدروس المستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية :**

يتطلب تحديد الدروس المستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية التعرض للحقائق

الآتية :

( أ ) أن التكتلات الاقتصادية تبدأ عادة بمناطق التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي فالسوق المشتركة إلى أن تصل إلى الاتحاد الاقتصادي ، ويسمح هذا التدرج بتكثيف أوضاع الدول المشاركة وذلك حتى يمكنها استيعاب آثار التكتل وتطبيق التوافق في السياسات الاقتصادية التي تعتبر شرطاً أساسياً لنجاح التكتل ، ويبدو هذا واضحاً في تجربة الاتحاد الأوروبي التي بدأت محاولات التكتل منذ نهاية الخمسينات ثم استكملت هذه المراحل في التسعينات ، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته هذه الدول إلا أنه لا يزال هناك العديد من الصعوبات التي يجب عليها أن تواجهها حتى ينجح الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهدافه ، ويشير ذلك إلى صعوبة تحقيق الاندماج الكامل وأهمية الجهد الكبير المشترك والمنظم والمنسق في هذا المجال . وتوضح أيضاً تجربة النافتا في مجال التكتل أن هذه التجربة على الرغم من حداثة فئاتها فإنها تشير إلى استخدام أسلوب التدرج في التطبيق حيث يلاحظ من العناصر الأساسية للاتفاقية أن هناك بنوداً سيتم تطبيقها في فترات زمنية مستقبلية وذلك لإتاحة الفرصة لاستيعاب التغيرات الناشئة من هذا التطبيق .

(ب) يمكن أن يكون للتكتلات تأثيرين على الرفاهية الاقتصادية أحدهما إيجابى وهو الذى يتمثل فى الأثر الخلقى للتجارة حيث يسهم هذا الأثر فى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى العالمى مع الانتاج وفقاً للميزة النسبية فى كل دولة مما يعمل على زيادة الرفاهية على المستوى العالمى . أما الأثر الآخر فهو الأثر السلبى والذى يتمثل فى الأثر الإنشائى ويعنى هذا الأثر تحول الإنتاج من الدول التى تتمتع بميزة نسبية إلى الدول الأخرى التى داخل الاتحاد ، وذلك بسبب المزايا التى وفرها الاتحاد لهذه الدول ، ومن هنا نصل إلى الآثار السلبية للتكتلات على الرفاهية الدولية حيث يؤدى قيامها إلى تعميق تعظيم المنافع بين دول التكتل على حساب العالم الخارجى الذى سيتضرر من قيام التكتل ، فإذا لاحظنا اتجاه العالم حالياً إلى التكتلات الاقتصادية فإن ذلك يعنى أن الحسائر التى ستواجهها الدول غير المنتمة إلى التكتلات سيتم تعظيمها وتتطلب ذلك من الدول الأخيرة سرعة تنظيم اقتصادياتها ومحاولة الاستفادة من مزايا التكتلات .

وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أنه يمكن مواجهة الآثار السلبية الناتجة من التكتلات بالنسبة للدول خارج التكتل وذلك عن طريق خلق مصالح متبادلة مع دول التكتل ، فإذا نظرنا إلى جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية فإننا نجد أن بجانب التجارة هناك الاستثمارات الدولية والتى تتم عن طريق الشركات متعددة الجنسية وكذلك هناك الاستثمارات فى الأوراق المالية ، وقد حاولت الولايات المتحدة واليابان خفض آثار الاتحاد الأوروبى على اقتصادياتها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل أوروبا وكذلك عن

طريق الاستثمار فى الأوراق المالية ، ولا شك أن هذا الوضع يدعونا كدول عربية إلى محاولة الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لنا فى هذا المجال حتى يمكن خفض الآثار السلبية للتكتل .

(ج) تمثل المزايا الناتجة من التكتلات بالنسبة لدول التكتل تحدياً للدول خارج التكتل ، وذلك إنه يترتب على قيام التكتل خفض التكلفة وتحسين الجودة لدول التكتل ويعنى ذلك إرتفاع تنافسية السلع المنتجة داخل الاتحاد ، وكذلك يتضمن الاتجاه إلى الاندماج للشركات داخل دول الاتحاد تعظيم لتنافسية السلع المنتجة ومثل ذلك تحدياً للدول الخارجة عن التكتل بسبب إنها لكى تكون قادرة على خلق سوق لها داخل التكتل فلا بد لها أن ترتفع بتنافسية السلع المنتجة لها وفقاً للمقاييس والمواصفات الدولية داخل التكتل، ويزداد هذا التحدى إذا كانت لا تتمتع بنفس مزايا التكتل كما هو الوضع بالنسبة للدول المتمتعة به . ولعل ذلك كان من الدوافع الهامة لاتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية .

( د ) توضح تجربة كل من الاتحاد الأوروبى والنافتا أن تفاوت المستوى الاقتصادى للدول المشاركة فى التكتل لم يمنع قيام التكتلات<sup>(١)</sup> فهناك دول أوروبية أقل فى المستوى الاقتصادى من دول أخرى كاسبانيا واليونان مقارنة بألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، كذلك هناك المكسيك مقارنة بالولايات المتحدة وكندا ، ويلاحظ أنه فى ظل هذه الظروف فإن الهدف من التكتل والاستفادة بالمزايا النسبية لدول التكتل إلى أقصى درجة ، إلا أن إنخفاض المستوى الاقتصادى يخلق ضغطاً على إمكانية قيام التكتل ونجاحه ، ويتطلب ذلك مجهودات ضخمة للإصلاح والتوافق وإتباع سياسات إقتصادية سليمة حتى يمكن تحسين الوضع الاقتصادى لتلك الدول بما يكفل دخولها كشريك متكافئ فى التكتل .

(هـ) لاشك أن قيام التكتلات إنما يعنى تعظيم المنافع الاقتصادية لدول التكتل حتى لو تم ذلك على حساب الدول خارج التكتل ، ولعل أصدق مثال على ذلك اتجاه النافتا إلى مواجهة المنافسة اليابانية وكذلك من دول جنوب شرق آسيا فى مجالى الملابس الجاهزة والمنسوجات أو السيارات وذلك عن طريق اشتراط المكون المحلى والذي يعنى خلق ميزة للمنتجات المصنعة داخل التكتل فى مواجهة المنتجات الأخرى خارج التكتل ، ولا شك أن هذا يمكن أن يؤثر سلبياً على صادرات دول جنوب شرق آسيا واليابان من السلع المشار إليها ، كذلك يمثل شروع دول أوروبا لفرض ضريبة الكربون على وارداتها من النفط من الدول العربية وذلك لمواجهة آثار التلوث ، هذا المشروع يمثل تعظيم استفادة دول التكتل على حساب الدول الخارجية .

١ - بنى الحمقى ( وآخرون ) ، محاضرات فى الاقتصاد التطبيقى ، مكتبة الزعفران ، ١٩٩٨ .

## ٢ - الوضع النسبي للدول العربية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية :

بعد العرض السابق للدروس المستفادة من تجارب التكتلات فإن من الأهمية بمكان التعرف على الوضع النسبي للدول العربية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية مما يتطلب في البداية التعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية وذلك لأن هذه المؤشرات إنما تعكس الأداء الاقتصادي لهذه الدول ، ثم نتعرض بعد ذلك لوضع الدول العربية كمشروع لتكتل اقتصادي لم تتضح معالمه حتى الآن .

## ( أ ) أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية :

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية فيما يلي :

## ١-١ - النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي :

يقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ( بالأسعار الجارية ) عام ١٩٩٢م بنحو ٤٨٠٣ مليار دولار ، ويلاحظ انخفاض هذا الرقم مقارنة بالناتج في الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا وكذلك مقارنة بدول جنوب شرق آسيا ، وقد وصل معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في المجموعة الأولى - وتشمل أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست وهي : الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت بالإضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا - وصل متوسط معدل النمو في الفترة من ١٩٨٦م إلى ١٩٨٩م إلى ١.٣٪ ثم انخفض في الفترة من ٩٠ - ١٩٩٢م إلى ٠.٦٪ وذلك بسبب أعباء حرب الخليج وإنخفاض أسعار البترول واعتماد هذه الدول بدرجة كبيرة على البترول في تكوين الناتج ، على حين وصل متوسط معدل النمو في دول المجموعة الثانية - والتي تضم الأردن وتونس وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن - ٤.٢٪ و ٣٪ في الفترتين على التوالي ليصل متوسط معدل النمو للدول العربية مجتمعة خلال الفترتين ٢٪ و ٠.٢٪<sup>(١)</sup> ولا شك أنها تعتبر معدلات نمو ضعيفة إذا ما قارناها بمعدل النمو في الصين الذي وصل إلى ١٢٪ خلال نفس الفترة .

ويوضح جدول (١) :

نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج الدولي للتعرف على موقع الاقتصاد العربي من الاقتصاد الدولي .

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣ ، صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، منظمة الأقطار الاقتصادية المصدرة للبترول ، ١٩٩٤ .



## جدول (١)

تطور موقع الاقتصاد العربي من الاقتصاد العالمي

١٩٧٥ - ١٩٩٥

| نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج الدولي |      |      |      |      |                  |
|-----------------------------------------------|------|------|------|------|------------------|
| ١٩٩٥                                          | ١٩٩٠ | ١٩٨٥ | ١٩٨٠ | ١٩٧٥ |                  |
| ١,٦٣                                          | ٢,٢  | ٣,٣٥ | ٤,٦٤ | ٢,٤٦ | الوطن العربي     |
| ١,١٨                                          | ١,٦  | ٢,٥٨ | ٣,٧٤ | ١,٧٢ | المجموعة الأولى  |
| ٠,٤٥                                          | ٠,٥٥ | ٠,٧٧ | ٠,٩١ | ٠,٧٤ | المجموعة الثانية |

ويتضح من بيانات الجدول إنخفاض مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في الإنتاج الدولي والذي واضحاً في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٢م ويعنى ذلك أن الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة وكذلك الدول النامية الأكثر تقدماً تعتبر كبيرة نسبياً . ويلاحظ أيضاً من بيانات الدول أن مساهمة دول المجموعة الأولى أكثر من الثانية حيث يرجع ذلك بصفة أساسية إلى البترول الذي شهد تحسناً في أسعاره في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠م مما انعكس في زيادة مساهمة دول المجموعة الأولى في الإنتاج الدولي في هذه الفترة ثم شهدت باقى الفترة تدهوراً في هذه النسبة نتيجة إنخفاض أسعار البترول .

## ٢-١ - تطور الصادرات والواردات في الدول العربية :

يحتل تطور الصادرات والواردات أهمية كبيرة في تحليل الأداء الاقتصادى ذلك أن نمو الصادرات إنما يعنى زيادة تنافسية السلع في الداخل وقدرة الجهاز الإنتاجى على تحقيق هذه التنافسية ، على حين تعكس الواردات قدرة الدولة على توفير احتياجاتها .

وإذا ما تتبعنا تطور الصادرات والواردات الزراعية في الدول العربية الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩١م نلاحظ أن الواردات وصلت عام ١٩٨٠م إلى ٢١٥٦١ مليون دولار ثم تزايدت في ١٩٨٥م إلى ٢٢٢٧٦ وتناقصت في عام ١٩٩١م إلى ١٨٧٣٨ ، على حين نلاحظ تزايد الصادرات الزراعية من ٣٧٩٠ عام ١٩٨٠م إلى ٤٨٣٢ عام ١٩٩١م .

ويلاحظ إتساع الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية والذي وصل عام ١٩٩١م إلى ٣,٩٠٦ مليون دولار ، ويمثل فجوة غذائية تعكس عدم قدرة الانتاج الزراعى على مواجهة احتياجات السكان من الغذاء ، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أهمها انخفاض المساحات المزروعة وضعف الانتاجية الزراعية وسوء إستغلال الموارد المائية وتخلّف التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة مع إنخفاض خدمات التسويق والنقل والتخزين .

وإذا ما إنتقلنا إلى الصادرات والواردات الصناعية في الدول العربية في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٠م نلاحظ الزيادة المطردة بها حيث تزايد الواردات الصناعية من ١٤٠.٢٧ مليون دولار عام ١٩٧٥م إلى ٦٢.٣٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠م إلى ٢١٦٤٥ عام ١٩٩٠م مما يعكس أيضاً العجز الكبير بين الصادرات والواردات في الدول العربية .

وينعكس قصور الصادرات والواردات في تزايد العجز في الميزان التجاري العربي والذي يؤثر سلبياً على توازن ميزان المدفوعات مما ينعكس في كل اتجاه الدول التي تعاني من هذا العجز إلى المديونية الخارجية وما يترتب عليها من تزايد أعباء الديون وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، ويدعم من هذه المشكلة أيضاً إنخفاض معدلات التبادل التجاري للدول العربية مع الدول المشاركة تجارياً لها ويتطلب ذلك تنوع الهياكل الإنتاجية للدول العربية وزيادة نسبة الصادرات المصنعة بالنسبة لإجمالي الصادرات .

ويلاحظ إختلاف العجز التجاري بين دول المجموعتين الأولى والثانية ، فبالنسبة للمجموعة الأولى فقد كان هناك فائضاً في الميزان التجاري حتى ظهر العجز عام ١٩٩١م نتيجة أزمة الخليج ثم تراجع بعد ذلك بعد إنتهاء الأزمة على حين عانت المجموعة الثانية من عجز مستمر منذ بداية الثمانينات وحتى عام ١٩٩٢م .

#### (٣-١) - العمالة العربية :

لاشك أن عنصر العمل من أهم العناصر التي يمكن أن يكون لها دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية حيث يسهم زيادة مشاركة العمل بالنسبة لإجمالي السكان في تعظيم العائد من عنصر العمل ويضاف إلى ذلك أهمية التعليم والتدريب لرفع كفاءة العنصر البشري مما ينعكس إيجابياً على الإنتاجية . وستتناول فيما يلي أهم مؤشرات العمالة العربية من خلال جدول (٢) .

جدول (٢) بيانات عن العمالة العربية

| المتغير                                        | السنة     | النسبة |
|------------------------------------------------|-----------|--------|
| نسبة القوة العاملة إلى السكان في الدول العربية | ٨٩ - ٩١   | ٢٨,٢   |
| نسبة النساء في القوة العاملة                   | ١٩٩٠      | ١٣,٣   |
| القوة العاملة في الزراعة                       | ١٩٦٥      | ٦,٣    |
| إلى إجمالي القوة العامة                        | ٨٩ - ١٩٩١ | ٣٦     |
| القوة العاملة في الصناعة                       | ١٩٦٥      | ١٣,٩   |
| إلى إجمالي القوة العامة                        | ٨٩ - ١٩٩١ | ١٨,٣   |
| القوة العاملة في الخدمات                       | ١٩٦٥      | ٢٣,١   |
| إلى إجمالي القوة العامة                        | ٨٩ - ١٩٩١ | ٤٥,٧   |

ويتضح من بيانات جدول (٢) انخفاض نسبة القوة العاملة إلى السكان في الدول العربية مما يعنى عدم الاستغلال الأمثل للعنصر البشرى ويؤكد ذلك أيضاً انخفاض نسبة النساء في القوة العاملة مما يعنى إهدار الإمكانيات البشرية المتاحة ، هذا فضلاً عن عدم الحصول على مردود لتكاليف التعليم .

وتوضح بيانات الدول التوزيع القطاعي للقوة العاملة حيث يظهر انخفاض نسبة القوة العاملة في الزراعة من ٦٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٩/٩١ مما يعنى الهجرة من الريف إلى المدن والأنعكاسات السلبية لذلك ، على حين لم تستوعب القوة العاملة في القطاع الصناعى هذه الزيادة حيث تزايدت فقط من ١٣,٩٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٨,٣٪ عام ١٩٩١/٨٩ ، ويلاحظ تضاعف القوة العاملة في قطاع الخدمات مما يعنى استيعاب جزء من العمالة المهاجرة ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن قطاع الخدمات في الدول العربية - على الرغم من التقدم الذى شهدته بعض الدول إلا أنه فى نموه وفى كفاءته عن ذلك الخاص بالدول المتقدمة ، أن اصلاح نظم التعليم والتدريب لتوفير الكفاءات البشرية التى يتطلبها سوق العمل فى هذه الدول إنما تعتبر مطلباً أساسياً لدعم امكانيات التنمية الاقتصادية بها وذلك مع الاهتمام بدعم دور المرأة فى التنمية حتى يمكن الوصول للاستغلال الكامل للعنصر البشرى ، ويمكن أن ينظر لهذا الاصلاح على مستوى الدول العربية ككل لاختلاف التوزيع النسبى للعمالة بينها .

#### ١-٤ - وضع الميزانيات الحكومية فى الدول العربية :

تبين التقديرات الأولية للميزانيات الحكومية للمجموعة الأولى عام ١٩٩٢ انخفاض العجز المالى بدرجة كبيرة بلغت ٤٢٪ ليصل إلى حوالى ٣٥ مليار دولار وما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٢ مقارنة بنحو ١٨٪ فى العام السابق له وذلك مع انخفاض العجز فى كل من السعودية بنحو ٦٦٪ والكويت بحوالى ٢٨٪ وليبيا بمعدل ١٤٪ والامارات ١٣٪ وفى المقابل ارتفع العجز فى عمان والجزائر وقطر ، ويعزى التحسن فى الدول التى نقص فيها العجز إلى انخفاض الاتفاق الحكومى فى السعودية والكويت بعد الارتفاع الكبير عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ نتيجة لحرب الخليج إلا أن نسبة العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى لازالت مرتفعة قياساً بما كانت عليه عام ١٩٩٠ مما يتطلب تخفيض وتسهيل عملية تمويله وبالنسبة للمجموعة الثانية فقد استمرت فى تحسين أدائها المالى . فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادية التى اتبعتها حيث انخفض العجز المالى عام ١٩٩٢ إلى ما يعادل ٤,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة ب ٥,٢٪ فى العام السابق ، وفى مجال تمويل العجز واصلت دول المجموعة اعتمادها على الاقتراض المعدل الذى بلغ ٤/٣ العجز عام ١٩٩٢<sup>(١)</sup> .

١ - التقرير الاقتصادى الموحد ١٩٩٢ ، مرجع سابق ص ١٧١ .

## ٥-٥ - معدلات الادخار والاستثمار :

تعتبر معدلات الادخار والاستثمار من المؤشرات الاقتصادية الهامة ذلك ان ارتفاع معدلات الادخار إنما تعنى قدرة الدولة على توفير مدخرات حقيقية تتجه إلى الاستثمار بدلاً من الاتجاه للاقتراض من الخارج وما يترتب على ذلك من اعباء المديونية الخارجية ، كذلك فإن نمو الاستثمار يعنى تحقيق النمو فى الداخل وما لذلك من أثر ايجابى على التنمية الاقتصادية . وقد تزايد الاستثمار فى الدول العربية من ٩,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ١١٢,٢ مليار دولار عام ١٩٨٥ و ٨٣,٧ مليار دولار عام ١٩٩٢ على حين لم يتعد نصيب المجموعة الثانية عن ١٩,٥ و ٢٨,٥ للعامين المشار إليهما بالترتيب ونعكس هذا الوضع على نسبة الادخار المحلى إلى الاستثمار الذى يصل فى دول المجموعة الأولى ١٠٦,٦ على حين لا يتعدى ٥٥,٥٪ فى دول المجموعة الثانية ويعنى هذا اتجاه دول المجموعة الثانية إلى المعونات والقروض لمواجهة الفجوة بين الادخار والاستثمار .

وبعد فإن العرض السابق للمؤشرات الاقتصادية للدول العربية إنما يشير إلى العديد من النقاط وهى :

- انخفاض مساهمة الناتج المحلى الإجمالى العربى فى الإنتاج الدولى مع ارجاع جانب هام من هذه المساهمة إلى دول المجموعة الأولى وهى الدول البترولية مما يتطلب أهمية زيادة الاستثمارات ودعم امكانيات الناتج المحلى وتنويع هذا الناتج مع خفض الاعتماد على البترول ، ويستدعى ذلك تنسيق الجهود بين الدول العربية مجتمعة بحيث يتم النظر إلى الاستغلال الأمثل للموارد على مستوى الدول العربية ككل وليس على مستوى دولة بدولة بمفردها .
- لازالت الدول العربية تعتمد على الخارج بدرجة كبيرة فى سد متطلباتها فى السلع الزراعية والصناعية مما يعكس ضعف هياكلها الإنتاجية عن تلبية الاحتياجات المحلية ويتطلب ذلك دعم هذه الهياكل وتقويتها لمواجهة هذا الوضع .
- تعاني الدول العربية من عدم توفر الكفاءات البشرية التى تتناسب مع دعم التنافسية المحلية للإنتاج بالمستوى العالمى وكذلك تعاني بعض الدول من عجز فى العمالة والبعض الآخر من فائض مما يستدعى تحقيق الترشيح لاستخدام القوة العاملة على مستوى الدول العربية ككل .
- يتطلب الأمر اصلاح أوضاع ميزانيات الدول العربية .
- تظهر الحاجة إلى وضع خطة قومية لترشيح استخدام الادخار فى المجالات الاستثمارية التى تحقق أعلى عائد اقتصادى ممكن .

(ب) وضع الدول العربية كمشروع للتكتل الاقتصادي :

يتناول تعرضنا لوضع الدول العربية كمشروع للتكتل الاقتصادي نصيب الصادرات البيئية في إجمالي صادرات أهم التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم حالياً ومنها الاتحاد الأوربي والنافتا وذلك بهدف بيان تأثير التكتلات الاقتصادية على العلاقات التجارية بين دول التكتل من ناحية ومن ناحية أخرى لمعرفة وضع الدول العربية كمشروع للتكتل الاقتصادي مقارنة بباقي التكتلات الاقتصادية .

ب - ١ - نصيب الصادرات البيئية في إجمالي الصادرات لأهم التكتلات الاقتصادية :

يوضح جدول (٣) نصيب الصادرات البيئية في إجمالي صادرات أهم التكتلات الاقتصادية .

جدول (٣)

نصيب الصادرات البيئية في إجمالي صادرات أهم التكتلات الاقتصادية

| نسبة مئوية |      |      | التكتلات الاقتصادية المختارة                         |
|------------|------|------|------------------------------------------------------|
| ١٩٩٠       | ١٩٨٥ | ١٩٨٠ |                                                      |
|            |      |      | <b>التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة :</b>       |
| ٥٩.٨       | ٥٤.٤ | ٥٥.٧ | ١ - الجماعة الأوروبية ( EEC )                        |
| ٢٦.٥       | ٣٣.٨ | ٣٨.٠ | ٢ - التجارة بين الولايات المتحدة وكندا               |
| ١٣.٤       | ١٣.٦ | ١٤.٧ | ٣ - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA             |
|            |      |      | <b>التكتلات الاقتصادية في الدول النامية :</b>        |
| ٦.٠        | ٦.٦  | ٤.٩  | ١ - الدول العربية                                    |
| ٥.٨        | ٤.٦  | ٣.٠  | ٢ - مجلس التعاون الخليجي                             |
| ٢.٥        | ١.٠  | ٠.٣  | ٣ - اتحاد المغرب العربي                              |
| ١٧.٨       | ١٨.٤ | ١٦.٨ | - رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN                      |
| ١٠.٦       | ٨.٢  | ١٣.٥ | - اتحاد التكامل الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية LAIA |

المصدر احصاءات اتجاهات التجارة الخارجية ١٩٩٢ - صندوق النقد الدولي

### حيث يتضح من بيانات الجدول ما يأتى :

- يحتل الاتحاد الأوربى أعلى نسبة فى التكتلات الاقتصادية بالنسبة للصادرات البيئية حيث يصل إلى ٦٠٪ تقريباً عام ١٩٩٠ ، وإذا كانت خطة الاتحاد الأوربى تتضمن ضم الرابطة الأوربية للتجارة الحرة فإنه من المتوقع زيادة حجم الصادرات البيئية بدرجة أكبر ( يصل النصيبين معاً إلى ٧٣,٢٪ ) ولا شك أن هذه الزيادة الكبيرة تعكس ما سبق أن تناولناه من مجهودات الاتحاد التى بدأت منذ نهاية الخمسينات حتى الوقت الحالى والتى أتت ثمارها حالياً .

- يلاحظ ارتفاع التجارة البيئية بين دول النافتا لتصل إلى ٣٤٪ تقريباً ، وإذا أخذنا فى الاعتبار بداية سريان الاتفاقية عام ١٩٩٤ وما يترتب عليها من آثار فإنه يتوقع زيادة هذه النسبة بدرجة كبيرة فى المستقبل مما يؤثر على الشركاء التجاريين للدول الثلاث .

- توضح بيانات الجدول ارتفاع التجارة البيئية بين الدول العربية من ٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ٦٪ عام ١٩٩٠ ولا شك أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة للغاية ولا تعكس أية مجهودات لتشجيع التكامل الاقتصادى بين الدول العربية .

- يعتبر النمو فى التجارة البيئية لدول التعاون الخليجى ضئيلاً أيضاً من ٣٪ إلى ٦٪ ويعكس أيضاً المشاكل التى تواجه هذا التجمع الإقليمى وأهمها الانتقال به من منطقة التجارة الحرة منطقة الاتحاد الجمركى ثم التدرج به إلى الاتحاد الاقتصادى .

- لازالت أيضاً نسب التجارة لدول اتحاد المغرب العربى ضئيلة .

- تحتل التجارة البيئية لرابطة دول جنوب شرق آسيا نسبة ١٨٪ تقريباً عام ١٩٩٠ إلا أنه يتوقع نمو التجارة مستقبلاً بسبب العلاقات التجارية القوية مع الصين واليابات حيث لهذه الدول مجتمعة مصالح اقتصادية مشتركة فى توسيع نطاق علاقاتها التجارية الإقليمية والتنسيق بينها لاكتساب ثقل تجارى ومالى أمام التجمعات الإقليمية الكبرى ، وبالفعل تشير المؤشرات الإحصائية لتطور التجارة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا خلال التسعينات وكذلك بين الصين ودول شرق آسيا ذات الأغلبية السكانية من أصل صينى .

- اتجهت الصادرات البيئية بين اتحاد التكامل الاقتصادى لدول أمريكا اللاتينية إلى الانخفاض فى عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٠ ثم عادت للارتفاع مرة أخرى عام ١٩٩٠ ، وقد أوضحنا من قبل أنه يمكن أن تضم النافتا العديد من الدول فى أمريكا اللاتينية مما يرجح تزايد الصادرات البيئية بين دول النافتا .

وبعد فإن العرض السابق إنما يوضح ضعف وضع الدول العربية كمشروع للتكتل

مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الناجحة في هذا المجال ، مما يتطلب أهمية دعم إمكانيات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، ويا حبذا لو انضمت الدول الإسلامية إلى هذا التكتل ، ولا شك أن استغلال الموارد الاقتصادية على مستوى الدول الإسلامية ككل يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في مواجهة تحدى التكتلات الاقتصادية .

### ثانياً : أبعاد دورة أوروغواي على الدول العربية :

يتعرض هذا الجزء ، للتعرف باتفاقية دورة أوروغواي وأهم مقوماتها ثم زثر دورة أوروغواي على الدول العربية :

#### ( ١ ) مقدمة عن الجات :

بدأت الدول الرأسمالية في تشكيل اقتصاد عالمي نشط ومنضبط الأداء وذلك من خلال انشاء بعض المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة لتشرف على النظام الاقتصادي العالمي في مختلف المجالات فقد انشئ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، ثم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ( الجات ) .

#### ( ب ) هدف الجات :

يقتصر هدف الجات على تحرير التجارة الدولية عن طريق ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية بما يحقق التوازن بين حماية الصناعات الوطنية وتدفق التجارة الدولية بشكل مستقر وخلق الظروف المواتية لنمو ورفاهية الاقتصاد العالمي .

#### ( ج ) نتائج دورة أوروغواي :

كانت دورة أوروغواي هي الدورة الثامنة في سلسلة دورات الجات ومن أهم الموضوعات التي تم التوصل اليها في اتفاقيات دورة أوروغواي الاخيرة هو تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الى منظمة دولية هي منظمة التجارة الدولية WTO ، ومن أهم المعالم الأساسية في دورة أوروغواي .

ج - ١ - تجارة السلع الزراعية .

ج - ٢ - تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة .

ج - ٣ - تجارة الخدمات .

ج - ٤ - إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة .

ج - ٥ - حماية حقوق الملكية الفكرية .

ج - ٦ - المشتريات الحكومية ( استكمالاً لما تم الاتفاق عليه في دورة طوكيو ) .

## ٢ - أثر دورة أوروغواي على الدول العربية :

يتناول هذا الجزء تأثير أهم معالم دورة أوروغواي على الدول العربية .

### (١) تجارة السلع الزراعية :

تم الاتفاق في أوروغواي على استبدال القيود الكمية بالقيود السعرية مع تخفيضها على مراحل واعفاء الدول الأقل نمواً ( الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً ) من تخفيض تعريفاتها الجمركية ، كما تم تخفيض دعم التصدير المباشر والدعم الجزئي واعفاء الدول الأقل نمواً من التخفيض ، مع وضع برنامج تعويض لهذه الدول من خلال المنح والمعونات الغذائية .

وبرغم هذه التسهيلات التي أعطيت للدول النامية والأقل نمواً إلا أن بعض الدراسات والمؤشرات دلت على أن أسعار بعض السلع الغذائية كالألبان والسكر والقمح والأرز واللحوم قد تزيد بنسبة ٤ - ١٠٪ بحلول عام ٢٠٠٣<sup>(١)</sup> .

### (ب) تجارة المنسوجات والملابس :

كانت تجارة المنسوجات والملابس تحكمها الاتفاقية الدولية للالياف والتي كانت تخصص حصص لكل دولة مصدرة بغض النظر عن ميزاتها التنافسية ، وقد تم الاتفاق في دورة أوروغواي على إزالة الحصص تدريجياً وزيادة معدلات نمو واردات الدول المستورة مع اعطاء معاملة تفضيلية للدولة الصغيرة والمصدرة لهذه السلع .

إن لصناعة المنسوجات والملابس أهمية خاصة في اقتصاد كثير من الدول العربية مثل مصر ، والمغرب ، وتونس ، ولبنان ، والإمارات ، وسوريا .

حيث مثلت صادرات الغزل والمنسوجات والملابس ٣٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات المصنعة لتونس ، ٢٥٪ لسوريا ، ٢٧٪ لمصر ، ٢٠٪ للمغرب ، ١٧٪ للبنان ، ٧٪ للإمارات وذلك في عام ١٩٩٠<sup>(٢)</sup> .

1 - Antonios. Barandao. W. Martin, Implications of Agricultural Trade Liberalization for the Developing Countries Economy, C A, 1995.

٢ - عزه رضوان ، آثار دورة أوروغواي على تجارة الغزل والمنسوجات والملابس في الدول العربية ، ورقة مقدمة لمؤتمر قسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة ١٩٩٦ .



كما تستوعب صناعة الغزل والنسيج قدرا كبيرا من العمالة وخاصة العمالة النسائية، وفي مصر بلغ عدد مؤسسات صناعة الغزل والنسيج والملابس ١٢٦٦ منشأة يمثل ١٨ ٪ من إجمالي عدد المنشآت في الصناعة التحويلية وذلك عام ١٩٨٨ ، وقد استوعبت حوالي ٢٨٥ ألف عامل وعاملة بما يمثل ٢٨ ٪ من عدد المستخدمين في الصناعة التحويلية ، وقد أسهمت صناعة الغزل والنسيج والملابس في توليد ١٦ ٪ من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وذلك في ذات العام <sup>(١)</sup> .

ونلاحظ زيادة عدد المنشآت في صناعة المنسوجات والملابس في كل من الاردن والمغرب ففي عام ١٩٨٨ بلغت عددها في الاردن ٨٩٠ منشأة زادت إلى ١٤١٥ وفي المغرب زادت من ١١١٣ منشأة في عام ١٩٨٨ إلى ١٤٥١ في عام ١٩٩٠ .

كما بلغت نسبة المنشآت في صناعة المنسوجات بالنسبة إلى عدد المنشآت في الصناعة التحويلية ١٧,٩ ٪ ، ٧٢ ٪ ، ٢٤,٥٢ ٪ لمصر ، الاردن ، والمغرب على التوالي في عام ١٩٨٨ ولكنها زادت في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ١٥,٥ ٪ للاردن ، ٢٥,٣ ٪ للمغرب في نفس العام .

أما بالنسبة لتونس فإن قطاع النسيج يحتل مكانة مرموقة في اقتصادها القومي إذ بلغت عدد المنشآت العاملة في المجال ٢٤٠٠ منشأة يعمل بها أكثر من ٢٥٠ ألف عامل وعاملة أي أكثر من نصف العمالة في الصناعات التحويلية ويستقطب هذا القطاع ما يزيد عن ٤٠ ٪ من الاستثمارات في الصناعات التحويلية ، وقد احتلت تونس المرتبة الخامسة في تزويد السوق الأوربية بالملابس الجاهزة ، بانجازها ٨,٦ ٪ من واردات الاتحاد الأوربي من هذه المنتجات وبلغت صادرات تونس من الملابس الجاهزة والنسيج ١ ٪ من الصادرات العالمية .

وفي الإمارات بلغ عدد مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود ١١٥ مصنعاً عام ١٩٩٢ ونسبة ٩,٤ ٪ من إجمالي عدد المصانع القائمة بالصناعات التحويلية .

وبوض جدول رقم (٤) صادرات الغزل والنسيج والملابس في الدول العربية عام ١٩٩٠ مقارنة بصادرات السلع المصنعة .

1 - Industrial statistics year book 1991, United Nations, (New York) 1994.

جدول ( ٤ )

صادرات الغزل والنسيج والملابس في الدول العربية عام ١٩٩٠

مقارنة بصادرات السلع المصنعة

| الدولة                | قيمة إجمالى الصادرات<br>مليون دولار | قيمة السلع الصناعية المصدرة<br>١ مليون دولار | نسبة السلع المصنعة فى إجمالى الصادرات | نسبة صادرات ملابس وغزل لإجمالى الصادرات |
|-----------------------|-------------------------------------|----------------------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------------------|
| مجموعة الدول العربية: | ١٢٧,٥٢                              | ٢١٦٤٥                                        | ١٠                                    |                                         |
| الإمارات              | ٦٥٠٠                                | ١٨٢٠                                         | ٢                                     | ١٠                                      |
| الجزائر               | ١٥٢٤١                               | ٦٠٩                                          | ١١                                    | صفر                                     |
| السعودية              | ١٤٤١٦                               | ٣٤١٧                                         | ٢٤                                    | صفر                                     |
| العراق                | ١٦٨٠٩                               | ٤٠٣٤                                         | ٥٠                                    | صفر                                     |
| عمان                  | ٤٥٨                                 | ٣١١                                          | ٢٥                                    | ٦                                       |
| الكويت                | ٨٣٠٠                                | ٢٤٠٧                                         | صفر                                   | ٥                                       |
| ليبيا                 | ١٤٢٥٨                               | صفر                                          | ٤٤                                    | صفر                                     |
| الأردن                | ١١٦٤                                | ٥١٦                                          | ٦٩                                    | ٥                                       |
| تونس                  | ٣٤٨٩                                | ٢٤١٣                                         | ١                                     | ٣٥                                      |
| السودان               | ٤٠٠                                 | ٤                                            | ٣٧                                    | ١                                       |
| سوريا                 | ٤١٧٣                                | ١٥٨٦                                         | ٤                                     | ٢٥                                      |
| الصومال               | ١٣٠                                 | ٥                                            | ٥٠                                    | -                                       |
| لبنان                 | ٢٣٠٠                                | ١٢٦٥                                         | ٣٩                                    | ١٧                                      |
| مصر                   | ٢٩٨٥                                | ١١٦٤                                         | ٤٥                                    | ٢٧                                      |
| المغرب                | ٤٢٦٣                                | ١٩٦١                                         | ١                                     | ٢٠                                      |
| موريتانيا             | ٦٤٨                                 | ٢٨                                           | ٧                                     | -                                       |
| اليمن                 | ١٥٠٠                                | ١٠٥                                          |                                       | ٥                                       |

### (ج) تجارة السلع المصنعة :

- تتمثل أهم المعالم الأساسية لدورة أوجواي في تجارة السلع المصنعة فيما يلي :
- تم تحرير تجارة جميع السلع المصنعة من كافة القيود الكمية والغاؤها واستبدالها بالرسوم الجمركية .
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة تدريجياً حتى يتم الغاؤها نهائياً في نهاية الفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات تبدأ من عام ١٩٩٥ وتنتهى عام ٢٠٠٥ وبعدها تصبح جميع السلع المصنعة معفية من الرسوم الجمركية ويدخل العالم بعد ذلك عالم التبادل السلعى بدون رسوم .
- حرية بيع أى منتج فى الدول الأعضاء مباشرة إلى المستهلك فى الدول الأعضاء بدون وجود أى وسيط وكيل أو موزع كطرف ثالث .
- تنص اتفاقية الجات بأن تخفض الدول المتقدمة تعريفاتها الجمركية بنسبة ٣٣٪ على السلع الصناعية المستوردة من الدول النامية إلى أن يتم الغاؤها فى مطلع عام ٢٠٠٠م<sup>(١)</sup>

وجداول (٥) يوضح التغير فى الرسوم الجمركية حسب درجة التصنيع على واردات الدول الصناعية من الدول النامية .

ونلاحظ التخفيضات الكبيرة التى تتراوح ما بين ٤٧٪ - ٦٩٪ ستكون على بعض السلع مثل الأخشاب - المفروشات - المعادن - المعدات غير الكهربائية والمنتجات المعدنية والكيمائيات أما التخفيضات المحدودة ما بين ١٨٪ - ٢٥٪ فإنها ستطبق على المنسوجات والأسمك ومنتجات الجلود وهى منتجات تعتبر سلع تصديرية أساسية لمعظم الدول العربية<sup>(٢)</sup> .

- كما تنص اتفاقية الجات بأن تخفض الدول النامية تعريفاتها الجمركية بنسبة ٢٤٪ على وارداتها سواء من الدول المتقدمة أو الدول النامية الأخرى إلى أن يتم الغاؤها نهائياً بمطلع عام ٢٠٠٥ .
- تترك اتفاقية الجات للمشتري الحرية الكاملة أن يختار ويشتري أفضل المنتجات المحلية والمستوردة حسب تفضيلاته بدون أى دخل من أى جهة سواء الدولة المنتجة أو المستوردة .

١ - محمد يلول ، دليل القارئ غير المتخصص إلى منهج اتفاقية الجات ، اقتصاديات الإمارات ، عدد ٦ - ١٩٩٦ .

٢ - ندوة النظام التجارى العالمى والاقتصاديات العربية ، السياسات والآثار والتحديات ومركز بحوث العلوم الاقتصادية - بنغازى - ليبيا ١٩٩٥ .

وبالتالى فإن تطبيق بنود اتفاقية أوجواى من شأنه أن يوسع فرص التصدير أمام المنتجات نصف المصنعة والنهائية وهو مما يزيد من فرص التشغيل فى القطاعات التى تتمتع فيها الدول العربية بالتنافسية .

#### جدول (٥) التغيير فى الرسوم الجمركية

حسب درجة التصنيع على واردات الدول الصناعية من الدول النامية لسلع

| متوسط الرسوم                                          |                 |                 |              |
|-------------------------------------------------------|-----------------|-----------------|--------------|
| فئة السلعة حسب درجة التصنيع                           | قبل دورة أوجواى | بعد دورة أوجواى | نسبة التخفيض |
| كل السلع الصناعية (ماعدا النفط)؛<br>الخامات الأولية   | ٢,١             | ٠,٨             | ٦١,٨         |
| السلع نصف المصنعة                                     | ٥,٣             | ٢,٨             | ٤٧,٢         |
| السلع النهائية                                        | ٩,١             | ٦,٢             | ٣١,٩         |
| المجموع                                               | ٦,٨             | ٤,٣             | ٣٦,٨         |
| المصادر الطبيعية (السلع الأساسية)؛<br>الخامات الأولية | ١٣              | ٢               | ٣٥,٥         |
| السلع نصف المصنعة                                     | ٣,٥             | ٢               | ٤٢,٩         |
| السلع النهائية                                        | ٧,٩             | ٥,٩             | ٢٥,٥         |
| المجموع                                               | ٤               | ٢,٧             | ٣٢,٥         |

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد سبتمبر ١٩٩٥

#### (د) حقوق الملكية الفكرية :

المقصود بالملكية الفكرية حقوق المؤلف والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع والدوائر المتكاملة وبرامج الكمبيوتر ويعتبر هذا المجال مجالاً جديداً لأول مرة فى اتفاقيات محكمة فى إطار المنظمة الدولية للتجارة وقد كان التفاوض يتم بين كل من الدول الصناعية المتقدمة من ناحية والدول الصناعية الحديثة والدول النامية من ناحية أخرى .

ويرجع اهتمام تلك الدول فى الوقت الحالى لهذا الموضوع نتيجة للجوء العديد من الدول الصناعية الحديثة إلى إنتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية معروفة ومشهورة فى أسواق العالم . وقد أصبحت السلع المقلدة فى الثمانيات واحد من أهم مشاكل التجارة الدولية حيث ان عملية التقليد فى مجال الملكية الفكرية يؤثر تأثيرا سلبيا على تجارة الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة بنفس درجة تأثير بعض الانشطة والممارسات التجارية غير المشروعة ، وبالتالي فقد لجأت الدول الصناعية الى ممارسة عمليات التقليد عن طريق عمليات تشجيع الحكومات المختلفة على حماية الملكية الفكرية عن طريق سن قوانين وتشريعات وطنية فى هذا المجال والانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية .

#### (هـ) تجارة الخدمات :

تم ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية لأول مرة خلال دورة أورجواى الأخيرة ، وقد تضمنت خدمات النقل والتأمين والخدمات الفندقية والاتصالات السلكية والاسلكية وانتقال الأيدى العاملة اللازمة لتوريد الخدمات الاستشارية ( المقاولات - الانشاء - التعمير - السياحة بكافة أشكالها والخدمات المهنية ) .

وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من الالتزامات العامة ، تمثل المبادئ العامة للاتفاق من بينها شرط الدولة الأولى بالرعاية والوضوح والشفافية ، وذلك بجانب الالتزامات التى تحددها كل دولة من الدول المشاركة فى الاتفاق والتى تلتزم بتحريرها وذلك بالسماح لموردى الخدمات الأجانب بدخول أسواقها سواء عن طريق تواجدهم التجارى فى أراضيها مع السماح لهم بتقديم خدماتهم عبر الحدود دون حاجة للتواجد تجارياً وقد أعطى الاتفاق فترة انتقالية للدول النامية لمدة خمس سنوات لتوفيق أوضاعها قبل الالتزام بتنفيذ هذه الاتفاقية ، كما يقضى الاتفاق بإنشاء مراكز اتصالات خلال عامين من بدء تنفيذ الاتفاقية لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات اللازمة عن أسواق الخدمات فى الدول المتقدمة<sup>(١)</sup> .

ان أوجه التقدم السريع فى الاتصالات السلكية والاسلكية وفى تكنولوجيا المعلومات ستساعد على توسيع حدود القدرات التجارية فى مجال الخدمات ، وهى العنصر الاسرع نمواً سواء فى مجال التجارة أو الاستثمار الأجنبى المباشر . وقد بدأت تتفتح أمام الدول النامية ( من ضمنها الدول العربية ) مسارات جديدة واعدة للصادرات . وخاصة فى مجال الخدمات كثيفة العمالة مثل تجهيز البيانات واعداد برامج الكمبيوتر والخدمات

١ - أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة ، قضايا التنمية والتخطيط مرجع سابق ،

المهنية والمكتبية - والتي يمكنها وحدها مضاعفة صادرات الخدمات التجارية لهذه البلدان التي تقدر الآن بنحو ١٨٠ مليار دولار<sup>(١)</sup> .

فمن المألوف الآن أن نجد شركة ترجمة في الولايات المتحدة تستخدم الفاكس لتنقيح ترجمة من قبل مترجمين في الهند ، انهم أقل أجراً ومعروفون بلغتهم الانجليزية الرفيعة ، وهكذا لم يعد المكان الذي يوجد فيه الإنسان مهما إذا كان مرتبطاً بالعالم من حوله والذي أصبح كما يقال قرية كونية . وهذا الارتباط يؤهله للمساهمة من خلال استعمال أحدث ما توصل إليه العالم في مجالات الاتصالات .

وقد غيرت وسائل الاتصالات هذه من نوعية عمل المرأة ، أن كثيرات من اللواتي يخرن عدم الخروج إلى العمل للقيام بمهام البيت والأولاد أصبح بمقدورهن أن يعملن في شركات في أماكن أو ربما في بلدان أخرى .

وبعد فإن العرض السابق إنما يوضح أنه سيكون لدورة أوجواى انعكاسات هامة على الدول العربية ، وان هذه الانعكاسات يمكن ان تكون إيجابية أو سلبية . ويتوقف هذا الأثر على قدرة الدول العربية على زيادة تنافسية السلع المنتجة بها واستغلال الموارد بشكل جماعى بدلاً من الشكل الفردي . هذا بالإضافة إلى إمكانية خفض الآثار لهما عن طريق زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية والإسلامية .

١ - ضياء قریش ، العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة - مجلة التمويل والتنمية - مارس ١٩٩٦ .

## الجزء الثانى

### خصائص الاقتصاديات العربية

تمتع الدول العربية بالعديد من الخصائص الاقتصادية التى تؤثر على أدائها الاقتصادى ، ومن أهم هذه الخصائص :

**أولاً : عدم تناسق عناصر الإنتاج :**

لقد حدد الاقتصاديون عناصر الإنتاج بالموارد الطبيعية ( الأرض وما تحتها ) والعمل ورأس المال والتنظيم ، ونجد أن عدم توافر عناصر الإنتاج فى معظم الدول العربية بشكل متناسق وعدم إمكانية توفير العنصر المفقود ( النادر ) إلا بصعوبة يشكل صفة غالبية لاقتصاديات الدول العربية ، فنجد أن بعض الدول العربية غنية بالموارد المالية ولكنها تفتقر إلى الأيدى العاملة والخبرات وأخرى تمتلك الموارد الطبيعية ولكنها لا تملك رأس المال اللازم لإستخدام هذه الموارد .

**ثانياً : إعتداد الاقتصاد العربى على نشاط تصديرى واحد ،**

إن معظم الدول العربية تعتمد على جانب واحد فقط من جوانب الإنتاج للتصدير ويمثل هذا الجانب أهمية كبرى بين غيره من الأنشطة التصديرية ومن أكبر الأمثلة على ذلك نجد البترول والقطن وما لا شك فيه أن الاقتصاد الذى يعتمد على تصدير منتج واحد فقط يكون عرضه للتأثير بصورة مباشرة عند وجود أى تغيرات فى هذا المنتج سواء كانت هذه التغيرات طبيعية مثل نضوب المادة المعدنية أو نتيجة للإصابة بالتلف كمحصول القطن مثلاً أو نتيجة عوامل خارجية كما حدث عندما تدهورت أسعار البترول .

**ثالثاً : إنخفاض مستوى الدخل ،**

إذا استثنينا دول البترول الخليجية وليبيا حيث الدخل العالية ، فإن مستوى الدخل الفردى المنخفض هو السمة العامة لاقتصاديات بقية الدول العربية ، وما لذلك من آثار سلبية كثيرة أهمها إنخفاض الميل للإدخار ومعدل الاستثمار وبالتالي بطء النمو الاقتصادى .

**رابعاً : التفاوت فى توزيع الدخل ،**

بالرغم من أن الدخل قد ارتفعت فى معظم الدول العربية عما قبل ، إلا أن هناك تركيز ملموس فى الملكية داخل الدولة الواحدة .

خامساً : التبعية الاقتصادية للخارج : تظهر هذه التبعية من خلال المظاهر الآتية :

- ١ - زيادة الواردات من الخارج .
- ٢ - تكثيف عنصر الاعتماد على المصادر الأجنبية لشراء التكنولوجيا .
- ٣ - اعتماد الصادرات العربية على منتج واحد في الغالب .
- ٤ - اعتماد متزايد على أسواق المال الأجنبية التي تستقطب الاحتياطيات العربية .
- ٥ - إنكشاف الأمن الغذائي العربي .

سادساً : اختلال الهيكل الإنتاجي :

يقاس الهيكل الإنتاجي بالتوزيع النسبي للإنتاج على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ففي الدول المتقدمة يحتل الإنتاج الصناعي نسبة كبيرة ومهمة ضمن الأنشطة الاقتصادية وأيضاً فهو هذا الإنتاج بمعدلات أعلى من معدلات النمو في الإنتاج الزراعي بالرغم من أن بعض الدول المتقدمة مثل استراليا وكندا تلعب الزراعة دوراً مهماً في اقتصادياتها وصادراتها .

أما في الدول العربية يحتل قطاع الزراعة نسبة كبيرة ومهمة ضمن الأنشطة الاقتصادية ، بينما الأداء الصناعي لازال ضعيفاً وينمو ببطء ، أما قطاع الخدمات من نقل وتخزين وتسويق فهو قطاع يتبع في نموه قطاع الصناعة لأن الصناعة تحتاج إلى الخدمات السابقة بشكل أوسع .

ومع ذلك لا يمكن تعميم هذه الظاهرة حيث قد ينمو قطاع الخدمات بنسبة أعلى من نمو الصناعة . فعندما تسود البطالة في القطاع الزراعي نتيجة العمالة الزائدة ولا تستطيع أن تنخرط في القطاع الصناعي لذلك تتجه إلى قطاع الخدمات وخاصة تلك التي لا تحتاج إلى خبرات خاصة .

أما إذا نظرنا إلى الملامح الرئيسية المميزة لاقتصاديات الدول العربية المنتجة للبتروول فنجدها مختلفة إلى حد ما عن باقي الدول العربية .

**ولعل من أهم هذه الملامح :**

- ١ - المصدر الرئيسي لمقومات المعيشة هو العائد من البتروول حيث أنه المكون الرئيسي للدخل القومي في هذه الدول .



- ٢ - يتحدد دور الدولة ونشاطها تبعاً لما يتحقق من عائدات البترول ، أى أن هناك علاقة طردية بين العائدات من تصدير البترول وبين درجة النشاط الاقتصادى .
- ٣ - يعتبر العرض المحلى من العمالة الماهرة محدود للغاية بالنسبة لاحتياجات التنمية ومتطلبات الحياة اليومية وبالتالي تعتمد هذه الدول على العمالة الوافدة من الخارج .
- ٤ - تزايد حجم ومستويات الإستهلاك الفردى الجارى وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة والسريعة فى عوائد النفط ، كما يترتب على الزيادة المضطردة على مر السنين ، أن أخذت أنماط الإستهلاك تعتمد بصورة مكثفة على إستيراد السلع والخدمات من الخارج ولا شك أن إتجاه الإستهلاك نحو الزيادة يحول دون الإفادة اللازمة من العائدات البترولية المتزايدة وذلك لأن قدراً كبيراً منها يأخذ طريقه متسرباً إلى العالم الخارجى .

وبصورة عامة نجد أن معظم الاقتصاديات العربية اقتصاديات متشابهة سواء فى نوعية الانتاج وأساليب الانتاج المستخدمة وأيضاً فى نوعية المشاكل التى تقابلها والتى من أهمها زيادة حجم المديونية وارتفاع معدل النمو السكانى وعدم استقرار قيمة الصادرات العربية وعدم كفاية الانتاج الغذائى العربى لسد الإستهلاك المطلوب .

### الأداء الاقتصادى للدول العربية

اتسم الأداء الاقتصادى فى الدول العربية ككل بالتحسن فى عام ١٩٩٦م ، مقارنة بأداء السنوات الثلاث السابقة ، ويرجع هذا التحسن إلى النتائج الإيجابية التى حققتها برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى والهيكلية التى إنتهجتها غالبية الدول العربية فى السنوات الأخيرة ، كما يرجع أيضاً إلى إرتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام إلى مستوى لم تبلغه منذ عام ١٩٩١م وبالتالي زيادة قيمة العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للنفط ، وزيادة مساهمة قطاع النفط فى الناتج المحلى الإجمالى .

ونعرض الآن من خلال مجموعة من المؤشرات الأداء الاقتصادى العربى وهذه المؤشرات هى :

أولاً : الناتج المحلى الإجمالى .

ثانياً : الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية .

ثالثاً : الصادرات والواردات .

ونتناول كل مؤشر من المؤشرات السابقة بالشرح والتحليل .

### (أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

يقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام ١٩٩٦م بنحو ٥٧٦,١ مليار دولار بالأسعار الجارية ، محققاً معدل نمو قدره ٨,٤ ٪ ، مقارنة بنحو ٥٣١,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥م ومعدل نمو قدره ٦,٤ ٪ .

والجدول التالي يبين لنا الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ( بالأسعار الجارية ) خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٦م ) .

| السنة | مليار دولار | معدل النمو السنوي ٪ |
|-------|-------------|---------------------|
| ١٩٨٥  | ٣٧٥,١       | -                   |
| ١٩٩٠  | ٤٦٦,٢       | ٤,٤                 |
| ١٩٩١  | ٤٤٤,٨       | ٤,٦                 |
| ١٩٩٢  | ٤٨٥,٩       | ٩,٢                 |
| ١٩٩٣  | ٤٩١,٧       | ١,٢                 |
| ١٩٩٤  | ٤٩٩,٥       | ١,٦                 |
| ١٩٩٥  | ٥٣١,٣       | ٦,٤                 |
| ١٩٩٦  | ٥٧٦,١       | ٨,٤                 |

ويتضح لنا من الجدول السابق أن أعلى معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قد بلغ ٩,٢ ٪ عام ١٩٩٢م ولكنه تعرض للإلتفاف خلال أعوام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤م على التوالي وعاد للزيادة مرة أخرى عام ١٩٩٥م بمعدل نمو مستوى بلغ ٦,٤ ٪ ، زاد إلى ٨,٤ ٪ عام ١٩٩٦ .

وقد تباين الأداء الاقتصادي فيما بين الدول العربية في عام ١٩٩٦م ، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل النمو بالأسعار الجارية بالدولار قد ارتفع في عشر دول وانخفض في تسع دول ، أما الدول التي ارتفع فيها ذلك المعدل فهي الإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والسودان وعمان والكويت والمغرب واليمن ، وقد حققت هذه الدول نمواً بلغ معدله ١٠,٥ ٪ بالمقارنة مع معدل نمو بلغ ٤,٦ ٪ خلال عام ١٩٩٥م ، وبشكل الناتج المحلي الإجمالي لدول هذه المجموعة نحو ٥٦,٨ ٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام ١٩٩٦م .

أما الدول التي حققت معدل نمو بالأسعار الجارية بالدولار أقل من العام السابق فتتضمن كلا من الأردن وتونس وسوريا والعراق وقطر ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا ، وقد بلغ معدل نموها ٥,٩ ٪ بالمقارنة مع ٨,٧ ٪ خلال عام ١٩٩٥م ، ويشكل الناتج المحلي الإجمالي لدول هذه المجموعة حوالي ٤٣,٢ ٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام ١٩٩٦م .

#### الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الدول العربية :

نتحدث هنا عن الأهمية النسبية لكلا من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة للدول العربية .

#### الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الدول العربية :

أدى إكتشاف البترول في الدول العربية إلى حدوث الكثير من التغيرات داخل قطاعات النشاط الاقتصادي في هذه الدول وليس فقط على مستوى الدول العربية التي اكتشف فيها البترول .

#### وتواجه الزراعة العربية العديد من المشاكل نلعل من أهمها :

- إختلاف موسمي في هطول الأمطار مما يؤدي في الغالب إلى إستغلال نصف الأراضي القابلة للزراعة والتي تزيد عن ١٠ ٪ من مساحة الدول العربية .
- صغر حجم المساحة الصالحة للزراعة حيث لا تتعدى ١٠ ٪ من مساحة الدول العربية ككل .
- صعوبة توفير الاحتياجات المائية لمعظم الدول العربية وذلك لمحدودية الأراضي التي تعتمد على الري ولا تزيد نسبتها عن ٢٠ ٪ من الأراضي القابلة للزراعة .
- إنخفاض إنتاجية العامل الزراعي بسبب جهله وما يتعرض له من مشاكل تخص عملية تسويق منتجاته وفترة البطالة التي يعاني منها .
- وللزراعة دوراً هاماً في الاقتصاد القومي من أهم مظاهره توفير المزيد من المواد الغذائية لضمان إشباع الحاجة المتزايدة للغذاء ولا يتحقق ذلك بطبيعة الحال إلا من خلال الإهتمام بقطاع الزراعة .

فإذا لم ينجح قطاع الزراعة في تحقيق زيادة في المعروض من المواد الغذائية فسوف تحدث زيادة في أسعار هذه المواد وما لذلك من أثر سلبي على عنصر الادخار ، حيث أن

زيادة الجزء من الدخل الموجه للإستهلاك بعد إرتفاع أسعار المواد الغذائية سوف يجعل الجزء الباقي منخفض وهو الذى يمكن أن يتحول إلى إيدار . وإذا قامت الدولة بالإعتماد على العالم الخارجى فى سد حاجتها من الغذاء نتيجة عدم كفاية الانتاج الوطنى ، فهذا يعنى مزيدا من الإعتماد على الخارج وزيادة حجم المديونية الخارجية والوقوف عشرة أمام خطط التنمية الطموحة فى تلك الدول التى لا يكفى انتاجها من الغذاء لسد حاجة أفرادها .

أيضاً يمكن من خلال قطاع الزراعة تحقيق المزيد من الصادرات وتوفير مزيد من النقد الأجنبى اللازم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، وبصفة عامة تزداد أهمية قطاع الزراعة فى ظل المجتمع الذى يعانى من وجود ندرة فى عنصر رأس المال وأيضاً فى النقد الأجنبى حيث أنها السبيل السريع لتخفيض الاعتماد على الخارج وتحقيق مزيد من الصادرات وما ينتج عن ذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد القومى ، ويتحقق ذلك من خلال سياسة زراعية مثلى لا يتوقف أثرها فقط على قطاع الزراعة ولكنها تمتد أيضاً إلى إمكانية تحقيق تطوير فى القطاع الصناعى .

ويعترض تطوير الزراعة العربية عدد من المعوقات الاقتصادية والمؤسسية والطبيعية، وتشمل مجموعة المعوقات الاقتصادية الاختلالات فى أسواق المنتجات أو تحديد أسعار الصرف أو فرض الضرائب ، كما أدت الاختلالات فى الأسواق إلى عدم وجود عامل جذب للقيام بالاستثمار فى القطاع الزراعى ، وتضم هذه المجموعة أيضاً انخفاض مستوى الادخار نظراً لمستوى الدخل المنخفض فى عدد من الدول العربية ، وأيضاً ضعف الحوافز الاستثمارية فى القطاع الزراعى .

أما المعوقات المؤسسية فتضم ضعف الاستثمارات الموجهة إلى مؤسسات البحث العلمى والتعليم ونقل نتائج البحث العلمى إلى المزارع ، وضعف آليات التنسيق فيما بين الجهات البحثية القطرية . على مستوى الدول ، وكذلك عدم كفاءة وكفاية المؤسسات الخاصة بالارشاد الزراعى نظراً للأولوية المتدنية التى تعطى لها من حيث التمويل والتوظيف والآليات .

أما المعوقات الطبيعية فتتمثل فى ملوحة التربة وفقر خصائصها والتجريف والتعرية ووعورة التضاريس ، وقلة سقوط الأمطار وتذبذبها والذى له انعكاسات مباشرة على حجم الإنتاج .

### مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى العربى

لتوضيح دور (مساهمة) الزراعة فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى العربى ، علينا أن لا نضع كل الدول العربية فى سلة واحدة أو تصنيف واحد . حيث أن هناك دول يكون نشاطها الرئيسى البترول والصناعات الاستخراجية ، وأخرى لا يمثل لها البترول أهمية كبرى ولكنها تمارس نشاطاً إنتاجياً آخر ، وأيضاً هناك دول عربية تمثل لها الزراعة النشاط الرئيسى والأكثر أهمية .

ويقدر الناتج الزراعى العربى عام ١٩٩٦ بنحو ٧٥ مليار دولار بالأسعار الجارية ، أى بزيادة تعادل حوالى ٨,٦٪ عن عام ١٩٩٥ وتعزى هذه الزيادة إلى نتائج السياسات الزراعية التى يطبقها عدد كبير من الدول العربية فى اطار برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى الرامية إلى تحرير أسعار السلع الزراعية وأسعار الصرف وإزالة القيود على التصدير ، بالإضافة إلى تحسن هطول الأمطار والظروف المناخية فى عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ .

وقد ظلت مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية عند مستواها فى عام ١٩٩٥ والبالغ نحو ١٣٪ وإن كانت هذه المساهمة قد تدرجت فى الزيادة منذ عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٦ . حيث بلغت ٨,٩٪ ، ١١,٨٪ ، ١٣٪ ، ١٣٪ خلال السنوات ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ على الترتيب .

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالى :

| بيان                                                | ١٩٨٥  | ١٩٩٠  | ١٩٩٥  | ١٩٩٦  | معدل النمو /<br>٩٠ - ١٩٩٦ | نسبة التغير /<br>٩٥ - ١٩٩٦ |
|-----------------------------------------------------|-------|-------|-------|-------|---------------------------|----------------------------|
| الناتج الزراعى                                      | ٣٣,٤  | ٥٤,٩  | ٦٩,١  | ٧٥    | ٥,٤                       | ٨,٦                        |
| الناتج المحلى الإجمالى                              | ٣٧٥,١ | ٤٦٦,٢ | ٥٣١,٣ | ٥٧٦,١ | ٣,٦                       | ٨,٤                        |
| نسبة الناتج الزراعى إلى<br>الناتج المحلى الإجمالى / | ٨,٩   | ١١,٨  | ١٣    | ١٣    |                           |                            |

ويمثل القطاع الزراعى مركزاً هاماً فى الهيكل الاقتصادى لعدد من الدول العربية ، إذ يمثل ناتجه الإجمالى فى ست من الدول ذات الموارد الزراعية حوالى ٧٥,٣٪ من إجمالى الناتج الزراعى للوطن العربى وعلى مستوى الدول العربية فرادى ، يحتل القطاع الزراعى

فى العراق وفق لتقديرات الناتج الزراعى العربى لعام ١٩٩٦ المركز الأول بالنسبة لمساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى ، حيث بلغت نسبته ٤, ٣٤٪ ، يليه السودان بنسبة ٣٣٪ ، ثم سوريا بنسبة ١, ٢٧٪ ، وموريتانيا بنسبة ٧, ٢٣٪ ، وتتراوح مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى بين ٧, ٣٪ فى الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل الكويت وقطر والبحرين والامارات وعمان .

أما إذا تحدثنا عن مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الدول العربية من خلال تلك الدول إلى مجموعتين :

#### المجموعة الأولى :

وتشمل الدول العربية المنتجة للبتترول وتضم ليبيا ، الإمارات ، البحرين ، الجزائر ، السعودية ، العراق ، عمان ، قطر .

#### المجموعة الثانية :

وتشمل الدول العربية الأخرى وتضم مصر ، الأردن ، تونس ، السودان ، سوريا ، المغرب ، اليمن ، لبنان .

#### فضى المجموعة الأولى :

بلغت أعلى مساهمة لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى العراق بنسبة ٢, ٣٣٪ ، ٨, ٣٤٪ عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على الترتيب ، أما أقل دولة ساهم قطاعها الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ فهى الكويت ، البحرين ، قطر بنسبة ٣, ١, ١٪ ، ١, ١٪ ، ١, ١٪ على الترتيب أما خلال عام ١٩٩٤ فكانت أدنى مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى من جانب قطاع الزراعة كانت على الترتيب ٣, ١٪ ، ١, ١٪ ، ٣, ٢٪ فى كلا من الكويت والبحرين وعمان .

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالى :

### مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في

الدول العربية المنتجة للبتروول خلال عامي (١٩٩٣ - ١٩٩٤)

| السنة | الإمارات | البحرين | الجزائر | السعودية | العراق | عمان | قطر  | الكويت | ليبيا |
|-------|----------|---------|---------|----------|--------|------|------|--------|-------|
| ١٩٩٣  | ٪٢.٤     | ٪١.١    | ٪١٠.٩   | ٪٦.٨     | ٪٣٣.٢  | ٪٣.٣ | ٪١.١ | ٪.٣    | ٪٧.٥  |
| ١٩٩٤  | ٪٢.٦     | ٪١      | ٪٩.٦    | ٪٧       | ٪٣٤.٨  | ٪٢.٣ | ٪٣.٣ | ٪.٣    | ٪٧.٢  |

أما في الدول العربية غير البترولية فنجد ان أعلى مساهمة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ قد تحققت في السودان بنسبة ٪٣٤.١ ، ٪٢٢.٧ على الترتيب .

وبلى السودان سوريا ولكن بنسبة أقل بلغت ٪٢٩.٩ عام ١٩٩٣ ، ٪٢٨.٦ عام ١٩٩٤ ، أما أقل دولة ساهم فيها قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في المجموعة الثانية للدول العربية فكانت في الاردن بنسبة ٪٧ ، ٪٦.٧ عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على الترتيب .

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول التالي :

### مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

في الدول العربية غير البترولية خلال عامي (١٩٩٣ - ١٩٩٤)

| السنة | الأردن | تونس  | السودان | سوريا | مصر   | المغرب | اليمن | لبنان |
|-------|--------|-------|---------|-------|-------|--------|-------|-------|
| ١٩٩٣  | ٪٧     | ٪١٥.٦ | ٪٣٤.١   | ٪٢٩.٩ | ٪١٥.٩ | ٪١٥    | ٪١٨.١ | ٪١٨.٢ |
| ١٩٩٤  | ٪٦.٧   | ٪١٣.٨ | ٪٢٢.٧   | ٪٢٨.٦ | ٪١٦.٢ | ٪١٩.٥  | ٪٧.٩  | ٪٧.٨  |

### مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر قطاع الصناعة بشكل عام ضعيفاً في معظم الدول العربية حيث لم تتمكن الصناعة العربية من أن تحتل درجة أهمية عالية في النشاط الاقتصادي إلا بعد حصول الدول العربية على استقلالها السياسي ، ذلك لأن الفترة السابقة على الاستقلال كانت تمثل

قمة الاستغلال لاقتصاديات الدول العربية من جانب الاستعمار والذي سعى إلى جعل تلك الدول مصدر متجدد ورخيص للمادة الأولية وبصفة خاصة الزراعية منها ، وفى نفس الوقت سوقاً لتصريف منتجاته الصناعية التى لا يستوعبها السوق الوطنى للدول الكبرى ، ولذلك فقد قام الاستعمار بوضع العديد من العراقيل والعقبات التى تحول دون تحقيق أى نمو أو تقدم فى قطاع الصناعة داخل المنطقة العربية .

وتلعب الصناعة دوراً هاماً فى اقتصاديات الدول بصفة عامة ، لدرجة أنها يمكن ان تتخذ كمؤشر لقياس درجة التخلف والتقدم حيث ان لها دوراً كبيراً فى توفير فرص العمل داخل المجتمع وأيضاً المساهمة فى تحقيق الدخل القومى .

#### السمات الأساسية المميزة للصناعة العربية :

١ - انخفاض نصيب القطاع الصناعى فى إجمالى الناتج المحلى لمعظم الدول العربية باستثناء الدول الرئيسية المصدرة للبترول حيث يزداد فيها نصيب الصناعة الاستخراجية وليس التحويلية .

٢ - عدم توافر العمالة الصناعية بالمهارة المطلوبة ، وذلك نتيجة لحدثة عهد معظم الدول العربية فى الاهتمام بقطاع الصناعة وأيضاً نتيجة لعدم الاهتمام ببرامج التدريب والتعليم الفنى .



والجدول التالي يوضح مساهمة الصناعة الاستخراجية والتعدينية في الناتج المحلي العربي

مليار دولار

خلال الفترة ( ١٩٨٥ - ١٩٩٦ )

| السنة | الصناعة الاستخراجية |              |                      |                | الصناعة التعدينية |                      |                |              | إجمالي القطاع الصناعي |              |                      |
|-------|---------------------|--------------|----------------------|----------------|-------------------|----------------------|----------------|--------------|-----------------------|--------------|----------------------|
|       | القيمة المضافة      | معدل النمو % | المساهمة في الناتج % | القيمة المضافة | معدل النمو %      | المساهمة في الناتج % | القيمة المضافة | معدل النمو % | القيمة المضافة        | معدل النمو % | المساهمة في الناتج % |
| ١٩٨٥  | ٩٧,٩                | -            | ٢٦,١                 | ٣٤,٥           | -                 | ٩,٢                  | ١٣٤,٤          | -            | ٣٥,٣                  | -            | ٣٥,٣                 |
| ١٩٩١  | ١١٠,٢               | -            | ٢٣,٦                 | ٤٧,١           | -                 | ١٠,١                 | ١٥٧,٣          | -            | ٣٣,٧                  | -            | ٣٣,٧                 |
| ١٩٩٢  | ١٠٥,٢               | ٨,١          | ٢١,٨                 | ٥٠,٣           | ٨,٨               | ١٠,٤                 | ١٥٦,١          | -            | ٣١,٢                  | -            | ٣١,٢                 |
| ١٩٩٣  | ٩٦,٣                | ٩            | ١٩,٦                 | ٤٩,٣           | ٢                 | ١٠                   | ١٤٥,٦          | ٦,٧          | ٢٩,٦                  | ٦,٧          | ٢٩,٦                 |
| ١٩٩٤  | ٩٣,٩                | ٣,٥          | ١٨,٦                 | ٥٢,٣           | ٦,١               | ١٠,٥                 | ١٤٥,٢          | ٣            | ٢٩,١                  | ٣            | ٢٩,١                 |
| ١٩٩٥  | ١٠٠,٥               | ٨,٢          | ١٨,٩                 | ٥٦,٥           | ٨                 | ١٠,٦                 | ١٥٧            | ٨,١          | ٢٩,٥                  | ٨,١          | ٢٩,٥                 |
| ١٩٩٦  | ١١٩,٩               | ١٩,٣         | ٢٠,٨                 | ٦١,٨           | ٩,٤               | ١٠,٧                 | ١٨١,٧          | ١٥,٧         | ٣١,٥                  | ١٥,٧         | ٣١,٥                 |

٣ - تركيز معظم النشاط الصناعي العربي في صناعات بدائل للواردات وبالتالي فهي في الغالب والنسبة الأكبر من إنتاجها يكون مخصص للسوق الوطني وليس للتصدير ، مع ملاحظة أن الصناعة التحويلية العربية تقوم معظمها على تصنيع المادة الأولية التي تتوافر بكل دولة مثل البترول والحديد والنحاس والقطن . أيضاً تخدم الصناعة التحويلية أغراض الاستهلاك النهائي سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر مثل مواد البناء والأسمدة والمستحضرات الطبية ومعظم الصناعات التحويلية العربية في معظمها حديثة العهد كما أن مساهمتها في توليد الناتج القومي وتقديم فرص عمل مازالت محدودة حيث لا تتجاوز مساهمتها في تكوين الناتج القومي عن ٢٠٪ في أحسن الحالات ، كما لا يزيد عدد المشتغلين بها على ١٠٪ من إجمالي العمالة العربية .

٤ - صعوبة وجود الصناعات الثقيلة والآلات في القطاع الصناعي داخل الدول العربية ، ويرجع ذلك إلى عدم توافر الأساليب التكنولوجية المطلوبة ، وذلك لوجود فجوة تكنولوجية كبيرة بين الدول العربية والدول المتقدمة صناعياً .

٥ - انخفاض مستوى كفاءة وخبرات الأجهزة الفنية والإدارية التي تتولى إدارة المشروعات الصناعية في غالبية البلدان العربية .

ويتأثر الأداء الصناعي العربي بشدة بالتغيرات التي تحدث في نشاط الصناعة الاستخراجية على وجه الخصوص نتيجة لمساهمة الكبيرة في ناتج القطاع الصناعي ولاعتماد هذا القطاع في العديد من الدول العربية على منتجات هذا النشاط كمادة أولية للإنتاج والتصدير كمصدر رئيسي للتمويل والاستثمار في مشاريع القطاع ومشاريع التنمية في القطاعات الأخرى .

وقد استمر التحسن في أداء القطاع الصناعي العربي خلال عام ١٩٩٦ وبلغ معدل نموه نحو ١٥.٧٪ وهو ما يقارب ضعف معدل نموه في العام السابق ( ١٩٩٥ ) البالغ ٨.١٪ وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال عام ١٩٩٦ حوالي ١٨١,٧ مليار دولار بالأسعار الجارية مقارنة بحوالي ١٥٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥ . وتتبع معظم التغيرات الرئيسية في هذا القطاع من التغيرات في الصناعات الاستخراجية وخاصة عمليات إنتاج وتسويق النفط والغاز وهما المادتان الرئيسيتان في هذه الصناعة لارتباطهما بالطلب الخارجي ، ومن ثم تأثرهما بتقلبات الأسواق العالمية من حيث الأسعار والكميات . ونظراً لاستمرار التحسن في أسعار النفط خلال عام ١٩٩٦ فإن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة في معدل نمو القطاع الصناعي هذا العام يعود إلى هذه الزيادة في أسعار النفط ، إضافة إلى استمرار النمو في أداء الصناعات التحويلية خلال العامين السابقين .

وقد رت قيمة الناتج للصناعة الاستخراجية بحوالى ١١٩.٩ مليار دولار عام ١٩٩٦ مقارنة بحوالى ١٠٠.٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، بينما قدرت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى العربى بحوالى ٢٠.٨ ٪ .

أما الصناعة التحويلية فقد ارتفعت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى العربى إلى حوالى ١٠.٧ ٪ وارتفعت قيمة ناتجها إلى حوالى ٦١.٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ مقارنة بنحو ٥٦.٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ ونسبة مساهمة بلغت ١٠.٦ ٪ ، ويعود ذلك إلى تراجع صادرات النفط وازدياد قيمة الناتج المحلى الإجمالى فى الوقت نفسه وتفاوت حصة الصناعة الاستخراجية فى الدول العربية بين ( ٢٠ ٪ - ٤٥ ٪ ) من الناتج المحلى الإجمالى فى كلا من : الامارات والبحرين والجزائر والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن . أما فى الأردن وتونس وسوريا ومصر والمغرب وموريتانيا فتقع النسبة بين ( ٢ ٪ - ١٢ ٪ ) .

ونجد أنه فى المقابل فإن مساهمة الصناعة التحويلية لاتزال ضئيلة نسبياً سواء فى الدول النفطية أو غير النفطية ، إذ أنها تتراوح بين ( ١٦ ٪ - ١٩ ٪ ) من الناتج المحلى الإجمالى فى البحرين وتونس ومصر والمغرب ، وتتراوح بين ( ٧ ٪ - ١٣ ٪ ) فى سوريا وموريتانيا وليبيا ولبنان والكويت والعراق والسودان والسعودية واليمن والجزائر والامارات والأردن ، وأقل من ٥ ٪ فى كل من عمان وجيبوتى .

#### تطور الصادرات والواردات فى الدول العربية :

يحتل تطور الصادرات والواردات أهمية كبرى فى تحليل الأداء الاقتصادى ذلك أن نمو الصادرات إنما يعنى تنافسيه للسلع المنتجة فى الداخل وقدرة الجهاز الإنتاجى على تحقيق هذه التنافسية ، على حين تعكس الواردات قدرة الدولة على توفير احتياجاتها ، وإذا ما نظرنا إلى تطور الصادرات والواردات العربية بصورة عامة نلاحظ أن إجمالى حصيلة الدول العربية من صادرات السلع والخدمات قد ارتفع فى عام ١٩٩٦ بنحو ١٢.٦ ٪ ليصل إلى ٢٠٩.٢ مليار دولار بالأسعار الجارية ، أى ما يعادل نحو ٣٦.٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ذلك العام .

ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع عوائد الصادرات النفطية مع ارتفاع صادرات السلع والخدمات من الدول العربية غير النفطية .

وتتباين إمكانيات الدول العربية التصديرية تبعاً لمرونة هياكلها الإنتاجية وهذا يؤدى بطبيعة الأمر إلى تباين نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى من دولة إلى

أخرى ، فقد بلغت هذه النسبة بالأسعار الجارية خلال عام ١٩٩٦ نحو ١٢١٪ في البحرين ، ٨٣٪ في جيبوتي ، وتراوح بين ٤٨٪ ، ٧٧٪ في كلا من الامارات ولبنان والكويت والأردن وقطر . أما في بقية الدول العربية الأخرى فقد تراوحت هذه النسبة بين ٤٪ ، ٤٣٪ .

وعلى الرغم من اتساع حركة الصادرات العربية في الوقت الحاضر ، حيث تضاعفت قيمتها خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٨٦ ، فإن معظم الدول العربية مازال يعتمد على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير ، تقتصر على سلعة أو سلعتين رئيسيتين لكل بلد عربي .

وهذا يعبر عن خلل مزمن في التركيب الهيكلي للقاعدة الإنتاجية ويستدعي مضاعفة الجهود العربية لتوسيع وتنوع القاعدة الإنتاجية والسلعية وخلق الفرص الملائمة لتنوع الصادرات العربية ، وبالتالي إعادة هيكلة وتركيب التجارة الخارجية العربية ، مع الاستمرار في إنتهاج مسار التصحيح الاقتصادي لتحرير التجارة .

#### أما واردات السلع والخدمات :

فتقدر للدول العربية ككل بنحو ١٨٨,٧ مليار دولار بالأسعار الجارية في عام ١٩٩٦ ، بزيادة قدرها ١٣,٩ مليار دولار عن العام السابق ، وتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ٣٢,٨٪ ، مقارنة بنحو ١٥٠,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، أي ما نسبته ٣٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه .

وتتباين نسبة الواردات إلى الناتج المحلي في الدول العربية تبعاً لتباين مستويات الدخل فيها ، وتباين تكوين هيكلها الإنتاجي ومرونته في مواجهة الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية بشكل خاص ، وقد بلغت هذه النسبة بالأسعار الجارية خلال عام ١٩٩٦ نحو ١١٩٪ في جيبوتي ، ١٠١٪ في لبنان ، وتراوح بين ٨٦٪ ، ٤١٪ في البحرين والأردن والإمارات وتونس وموريتانيا واليمن ، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فتتراوح النسبة بين ٣٩٪ ، ١٪ .

وكما هو الحال في الصادرات فإن الخلل في القاعدة الإنتاجية في الدول العربية يؤثر سلباً على اعتماد هذه الدول على الأسواق الخارجية في استيراد معظم السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية . وتتضح درجة هذا الخلل بتوجيه الموارد المالية نحو الخارج لتوفير السلع الضرورية لمقابلة المستوى الاستهلاكي العالي ، وذلك بدلاً من توجيهها نحو المساهمة في توفير متطلبات عملية التنمية وتحقيق التنوع الإنتاجي .

## التجارة الخارجية للدول العربية

شهدت التجارة العربية تحسناً ملحوظاً في قيمتها الإجمالية خلال عام ١٩٩٦ متجاوزاً معدلات نموها السنوية خلال الفترة ( ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ) ، حيث بلغ معدل نموها حوالي ٩٪ عام ١٩٩٦ ، مقارنة مع متوسط نمو سنوي بلغ ٣,١٪ خلال الفترة ( ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ) .

### التجارة الخارجية العربية ( ١٩٩٥ - ١٩٩٠ )

| بيانات السنوات    | ١٩٩٠  | ١٩٩١  | ١٩٩٢  | ١٩٩٣  | ١٩٩٤  | ١٩٩٥  | ١٩٩٦  | ٩٥/٩٠ | ١٩٩٦ |
|-------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|
| الصادرات          | ١٤٠,٣ | ١٢٨,١ | ١٣٤,٢ | ١٢٨,٣ | ١٣١,٤ | ١٤٧,٩ | ١٦٧,٤ | ١,١   | ١٣,٢ |
| الواردات          | ١٠٣,٢ | ١٠٨,٣ | ١٢٤,١ | ١٢٣,٣ | ١٢٢,٤ | ١٣٥,٧ | ١٤١,٨ | ٥,٦   | ٤,٤  |
| التجارة الإجمالية | ٢٤٣,٥ | ٢٣٦,٤ | ٢٥٨,٣ | ٢٥١,٦ | ٢٥٣,٨ | ٢٨٣,٦ | ٣٠٩,٢ | ٣,١   | ٩,٠  |

ومن الملاحظ أن الواردات قادت النمو في التجارة الخارجية العربية خلال الفترة ( ١٩٩٥-١٩٩٠ ) ، حيث نمت بمتوسط سنوي بلغ ٥,٦٪ مقارنة مع معدل النمو الذي حققته الصادرات العربية خلال تلك الفترة والبالغ ١,١٪ ، ولقد ساهم في نمو الواردات ارتفاع أسعار السلع الغذائية والرأسمالية حيث تتميز هذه السلع بانخفاض مرونة الطلب عليها في الدول العربية .

أما عن نمو التجارة الخارجية خلال ١٩٩٦ فيعود بشكل أساسي إلى النمو الذي حققته الصادرات العربية الإجمالية ، حيث سجلت معدل ١٣,٢٪ مقارنة مع ٤,٤٪ للواردات العربية الإجمالية . ولقد أدى انتعاش الصادرات العربية خلال عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، والذي يعود جزء منه إلى ارتفاع أسعار النفط ، وجزء آخر إلى تحسن أداء الصادرات العربية ، إلى زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة الطلب على الواردات ، وهذا ما جعل نمو الواردات مرتفعاً خلال عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، بالمقارنة مع الأعوام السابقة .

وبما يدل على أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي للدول العربية ، ان نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بلغت

٥٢.٣٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٦) ، وهي تتعدى هذه النسبة في غالبية الدول العربية النفطية . ولعل ذلك يبرز أهمية العمل على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لزيادة التعاون والتبادل التجاري بين الدول العربية والمحافظة على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى . ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي

للدول العربية (١٩٩٣ - ١٩٩٦)

مليار دولار

| متوسط الفترة | السنوات |       |       |       | البيان                    |
|--------------|---------|-------|-------|-------|---------------------------|
|              | ١٩٩٦    | ١٩٩٥  | ١٩٩٤  | ١٩٩٣  |                           |
| ١٩٩٦ - ١٩٩٣  |         |       |       |       |                           |
| ٪ ٥.٤        | ٦٧٥.١   | ٥٣١.٣ | ٤٩٩.٥ | ٤٩١.٧ | الناتج المحلي الإجمالي    |
| ٪ ٧.١        | ٣٠٩.٢   | ٢٨٣.٦ | ٢٥٣.٨ | ٢٥١.٦ | التجارة العربية الإجمالية |
|              |         |       |       |       | نسبة التجارة العربية /    |
|              | ٥٣.٧    | ٥٣.٤  | ٥٠.٨  | ٥١.٢  | الناتج المحلي الإجمالي٪   |

### التجارة العربية البيئية

استمر نمو قيمة التجارة العربية البيئية عام ١٩٩٦ وللعام الثالث على التوالي ، فبعد أن سجلت قيمة التجارة البيئية ، زيادة تقدر نسبتها بنحو ٧٪ عام ١٩٩٤ ، قفزت قيمة هذه الصادرات إلى ما يزيد عن ١٥٪ عام ١٩٩٥ . وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمتها بنسبة تبلغ نحو ٨٪ عام ١٩٩٦ .

وفي الجانب الآخر ، سجلت الواردات العربية البيئية ، معدل نمو بلغ في المتوسط ١٣,٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ وهو أعلى من متوسط معدل النمو الذي سجلته الصادرات العربية البيئية خلال الفترة نفسها .

وبالنسبة لتطور التجارة البيئية على مستوى الدول العربية فرادى وبناء على التقديرات الأولية ، فقد سجلت الصادرات البيئية أعلى معدلات نمو عام ١٩٩٦ في السودان (٤١٪) ثم لبنان (٣٤٪) فقطر (١٩٪) ، وكلا من السعودية والكويت (١٦٪) وعمان (١١٪) في حين سجلت أعلى تراجع في الجزائر (٢٠٪) ثم اليمن (١٨٪) وتونس (١٦٪) فسوريا (١٤٪) فالمغرب (٩٪) .

ويعزى الانخفاض الملحوظ في الصادرات البيئية لتونس إلى تراجع صادراتها إلى الجزائر بنسبة تقدر بـ ٤٦٪ ، علماً أن الجزائر تعتبر الشريك التجاري الأول لتونس ضمن مجموعة الدول العربية ، أما بالنسبة لليمن ، يعزى التراجع إلى انخفاض الصادرات إلى مصر بنسبة ٣٢٪ عام ١٩٩٦ ، علماً أن مصر تعتبر الشريك التجاري الأول لليمن من بين مجموعة الدول العربية .

أما على صعيد مساهمات الدول في التجارة البيئية ، فتأتي السعودية في جانب الصادرات في المرتبة الأولى ، حيث بلغت حصتها من الصادرات العربية البيئية عام ١٩٩٥ حوالي ٤١٪ تلتها الامارات بنسبة ١٣٪ ، ثم سوريا بحوالي ٩٪ ، والاردن بنسبة ٥٪ .

والجدول الآتي يبين قيمة ونمو التجارة العربية البينية والإجمالية

| بيان                     | ١٩٩٣  | ١٩٩٤  | ١٩٩٥  | ١٩٩٦  | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٦ | الفترة<br>١٩٩٥ - ١٩٩٣ |
|--------------------------|-------|-------|-------|-------|------|------|------|------|-----------------------|
| الصادرات العربية البينية | ١٠,٤  | ١١,٠  | ١٢,٧  | ١٣,٧  | ٥,٨  | ١٥,٤ | ٧,٩  | ١٠,٥ |                       |
| الواردات العربية البينية | ١١,٣  | ١١,٥  | ١٣,٥  | ١٤,٩  | ١,٨  | ١٧,٤ | ١٠,٤ | ٩,٣  |                       |
| الصادرات الإجمالية       | ١٢٨,٣ | ١٣١,٤ | ١٤٧,٩ | ١٦٧,٤ | ٣,٤  | ١٢,٦ | ١٣,٢ | ٧,٤  |                       |
| الواردات الإجمالية       | ١٢٣,٣ | ١٢٢,٤ | ١٣٥,٧ | ١٤١,٨ | ,١   | ١٠,٩ | ٤,٤  | ٤,٩  |                       |



## منطقة التجارة الحرة العربية

إن التغيرات على الساحة الدولية أملى على الدول العربية انشاء منطقة تجارة حرة عربية حتى تستطيع التعامل مع تلك المتغيرات والاستفادة من إيجابياتها والتقليل من سلبياتها .

ويأتى على رأس هذه التغيرات إقرار اتفاقيات جولة أورجواي ، للمفاوضات التجارية التى أدت إلى إنشاء نظام تجارى جديد يركز على آلية السوق ويهدف إلى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح الأسواق أمام الصادرات من جميع الدول . وكذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية ، والتوجه العالمى لإنشاء تكتلات اقتصادية كبرى وهو الأمر الذى سمحت به نتائج جولة أورجواي ، حين استثنائها من حكم الدولة الأولى بالرعاية ، فالاتفاقيات الثنائية لم يعد لها مجال فى اطار النظام التجارى الدولى الجديد ، إذ ان الدول الأطراف فيها ملزمة بتعميم ما تتيحه هذه الاتفاقيات من اعفاءات وما تقدمه من امتيازات على بقية الدول الأعضاء ، فى منظمة التجارة العالمية . علماً بأن الدول العربية يربطها بعضها ببعض أكثر من مائة اتفاقية تجارية ثنائية تعطى بعض الامتيازات والاعفاءات التجارية للسلع المتبادلة فيما بينها .

وتشكل هذه التغيرات فى حد ذاتها احد مقومات فرص النجاح بالنسبة للبرنامج التنفيذى لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية باعتبارها تشكل حافزاً وعامل ضغط فى أن واحد على الدول العربية للسعى لإنشاء هذه المنطقة للحفاظ على مصالحها التجارية والقومية .

وقد أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية فى دورته التاسعة والخمسين بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٧ قراره رقم ١٣١٧ ، بالموافقة على البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، ويجسد هذا القرار الارادة السياسية العربية الجماعية المتعلقة فى قرار مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة (يونيو ١٩٩٦) ، ويدل هذا القرار على أهمية مدخل التجارة فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى .

ويهدف القرار رقم ١٣١٧ إلى اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال فترة عشرة سنوات ابتداء من ١/١/١٩٩٨ ، بحيث يتم خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب متساوية إلى ان تلغى بالكامل فى نهاية الفترة المحددة لاقامة منطقة التجارة الحرة بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٧ .

## المصادر

- ١ - د. يونس أحمد البطريق «الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية» دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ٢ - د. عدنان بسيسو «أضواء على الاقتصاديات العربية» دار العرب للبستاني ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٣ - التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الأهرام ، سنوات مختلفة .
- ٤ - د. محمد الصقور وآخرون «قضايا التنمية العربية» دار عمان ، الفكر للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ .
- ٥ - د. محمد لبيب شقير «الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها» مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- ٦ - د. فرهندة جلال «التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠» بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١ .
- ٧ - اشكالية الزراعة العربية «رؤية اقتصادية معاصرة» ، د. سالم توفيق «مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .
- ٨ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، سنوات مختلفة .
- ملحوظة :** جميع الجداول الموجودة من المصدر رقم ٨ وهو التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات مختلفة .
- ٩ - تقرير عن التنمية في العالم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر سنوات مختلفة .
- ١٠ - د. سعيد النجار «الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات» القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩١ .
- ١١ - «دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي» مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

## الجزء الثالث : التغيرات الهيكلية والنمو في تركيا ومصر

### المبحث الأول : التغيرات الهيكلية والنمو في تركيا

#### مقدمة :

فى هذا الجزء من البحث سنوضح أولاً وفى إطار نظرى صورة مبسطة عن مسيرة التنمية فى تركيا ، كما نبين حجم الاستثمارات الثابتة المنفذة فى تركيا ومعدل نموها وتوزيعها على القطاعات المختلفة . هذا بالإضافة إلى استعراض تطور الصادرات والواردات ومعدلات نموها وأهم الصادرات والواردات وموقف الميزان التجارى والحساب الجارى فى تركيا وأيضاً نوضح تطور الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نموها وكذلك الوزن النسبى للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤ وذلك على النحو التالى :

#### أولاً : موجز عن مسيرة التنمية فى تركيا :

تأسست جمهورية تركيا عام ١٩٢٣ ، وذلك بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية ، وقامت الجمهورية التركية بتأمين استقلالها الاقتصادى ، وذلك عن طريق إلغاء الامتيازات الأجنبية وإباحة حق تأميم الشركات الأجنبية وتحديد طرق تسوية ديون الأمبراطورية العثمانية (١) .

وقد اعتمدت الحكومة التركية فى البداية على القطاع الخاص فى تحقيق التنمية واصدرت العديد من القرارات التى تعمل على حماية الصناعة المحلية وتشجيعها .

وبالرغم من أن القطاع الخاص لم يكن يمتلك المؤهلات التى تمكنه من تحقيق تنمية سريعة نظراً لمحدودية المنظمين والمديرين والعمال المهرة والموارد المالية ، إلا أن معدل النمو الاقتصادى كان مرتفعاً حيث بلغ حوالى ٤,٧٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٢٣ - ١٩٣٨ (٢) .

#### تطبيق اشتراكية الدولة :

تم ارجاع أزمة الكساد العالمى فى تركيا إلى أن النظام الرأسمالى لا يعمل بكفاءة ، وأن هناك ضرورة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وإدارتها للأنشطة الاقتصادية التى لا يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص .

ونتيجة لذلك قامت الدولة بتوجيه مواردها إلى مشروعات البنية الأساسية وبعض الصناعات الأساسية مثل صناعة الغزل والنسيج والورق ، كما كان النصيب الأكبر من نشاط التجارة الخارجية تحت إدارة الحكومة .

وقد ظهر الاتجاه المعارض لاشتراكية الدولة من خلال الحزب الديمقراطي الذي رأى أن الاقتصاد التركي لا يمكنه أن يحقق النمو المطلوب اعتماداً على دور الدولة فقط ، ولكن هناك ضرورة لمشاركة فعالة من القطاع الخاص وتحقيق مزيداً من التبادل مع الخارج .

وقد تم تطبيق تلك الأفكار عندما تولى الحزب الديمقراطي السلطة في تركيا والذي قام بإنشاء بنك التنمية الصناعية وذلك بهدف تقديم القروض للقطاع الخاص حتى تزداد مشاركته واستثماراته ، وأيضاً تم تخفيض السيطرة من جانب الدولة على الواردات إلى ٦٠٪ مع عدم اهمال مشاركة الاستثمار الأجنبي في الاستثمارات داخل الاقتصاد التركي .

وقد أدت الإجراءات السابقة إلى تحقيق معدل نمو بلغ حوالي ١١٪ وتحققت هذه الزيادة خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٣) وهذا المعدل انخفض خلال الفترة (١٩٥٣ - ١٩٦٠) حيث بلغ ٨,٤٪<sup>(٢)</sup> وقد كان هذا الانخفاض بسبب نقص الإنتاج الزراعي التركي نتيجة للعوامل المناخية السيئة وأيضاً نتيجة الظروف الخارجية والتي ترجع إلى نهاية الحرب الكورية وما نتج عنها من انخفاض تدريجي في علاقات تركيا المتبادلة وظهور العجز في ميزان المدفوعات والذي أدى بدوره إلى العودة مرة أخرى إلى اتباع فرض القيود على الواردات ، وتوقف حركة تحرير التجارة الخارجية .

#### التنمية المخططة في تركيا :

بعد الانقلاب العسكري وتولى الإدارة العسكرية السلطة عام ١٩٦٠ ، ساد الاعتقاد بأن اتباع سياسة اقتصادية متوازنة وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة ، يتطلب وجود استراتيجية لتنمية اقتصادية مخطط لها .

لذلك تم إنشاء هيئة التخطيط عام ١٩٦٠ والتي قامت خلال الستينات والسبعينات بأعداد وتنفيذ ثلاث خطط للتنمية الاقتصادية هي : الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٣ - ١٩٦٧ والخطة الخمسية الثانية ١٩٦٨ - ١٩٧٢ والخطة الخمسية الثالثة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ وقد حققت هذه الخطط معدلات نمو متزايدة بلغت نسبتها في المتوسط سنوياً ٤,٦٪ ، ٧,٦٪ ، ٢,٧٪ على التوالي<sup>(٤)</sup> .

وقد عانت تركيا في النصف الثاني من السبعينات من أزمة اقتصادية طاحنة بسبب الزيادة الحادة في أسعار البترول عام ١٩٧٤ وأيضاً بسبب وجود ركود وتضخم في الدول الصناعية وقد انتهت هذه الأزمة إلى أحداث موجات تصخمية حادة ومعدلات عالية من البطالة ، وهروب كبير لرؤوس الأموال الوطنية للخارج ، واختلال حاد في ميزان المدفوعات وعدم القدرة على الوفاء بمدفوعات الاستيراد وخدمة الدين الخارجي .

### التحرر الاقتصادي في تركيا :

نجحت حكومة العسكريين التي تولت السلطة في عام ١٩٨٠ في توفير حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي ساعدت إلى حد كبير في التحول لاقتصاد السوق .

ورغبة في القيام بإجراء اصلاحات اقتصادية وهيكلية طموحة لاستئصال مظاهر الاختلال في الاقتصاد التركي . شرعت الحكومة التركية في عام ١٩٨٠ في تنفيذ برامج طموحة للتكيف والاصلاح الاقتصادي بعيدة المدى .

ولقد استهدفت هذه البرامج اعداد وتجهيز المسرح الاقتصادي لانتعاش سريع يرعاه قطاع التصدير ، وذلك لتوفير موارد ذاتية من الصرف الأجنبي تؤول للاقتصاد القومي التركي في نهاية فترة التكيف والاصلاح الاقتصادي من الانتقال إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي .

هذا ويعتبر برنامج الحكومة التركية المعلن في عام ١٩٨٠ للتكشف الاقتصادي هو نقطة الانطلاق لاحداث التغيرات الجوهرية في السياسة الاقتصادية لتركيا والتي بدأت باتخاذ الخطوات الكفيلة بالاندماج الاقتصاد التركي في الاقتصاد العالمي بوجه عام والتركيز على الاندماج في الاقتصاد الأوربي بوجه خاص ، والذي تكمن أهدافه فيما يلي (٥) .

- ١ - ضرورة السيطرة على التضخم .
- ٢ - زيادة حصيللة الصادرات على المدى القصير ثم على المدى الطويل بغية زيادة الدخل القومي الناتج عن عمليات التجارة الخارجية .
- ٣ - تشجيع الاستثمارات .
- ٤ - تحسين الدخل القومي .
- ٥ - زيادة كفاءة ومعدلات ربحية شركات ومنشآت القطاع العام تمهيداً لتخصيصها .

وانطلاقاً من أهداف البرنامج قامت السلطات التركية بتنفيذ سياسة هادفة لتحقيق الاستقرار السياسى والتطور الاقتصادى ، حيث بدأت بتحويل اقتصادها من سياسة التنمية القائمة على استراتيجية إحتلال الواردات وتدخل الدولة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية التنمية القائمة على التصدير فى إطار سياسة اقتصادية تحريرية واتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية والتي كان من أهمها ما يلى (٦) .

- ١ - تحرير قطاع التجارة الخارجية واتخاذ العديد من الإجراءات لتشجيع الصادرات .
  - ٢ - تحرير سعر الصرف وتطبيق نظام قابلية الليرة التركية للتحويل الحر .
  - ٣ - تحرير سعر الفائدة بهدف تعبئة المدخرات المحلية وتحسين تخصيص الموارد ومساندة قيمة الليرة التركية .
  - ٤ - تحرير القطاع العام وتطبيق برنامج التخصيصية .
  - ٥ - تحرير أسواق المال التركية ونشيطها .
  - ٦ - تحرير الأسعار المحلية على أساس الوصول بها إلى الأسعار الحقيقية المعبرة عن القيمة الفعلية للسلعة .
  - ٧ - النهوض بقطاع السياحة ليصبح القطاع الثانى بعد قطاع التصدير من حيث موارد النقد الأجنبى .
  - ٨ - اتباع نظام التخطيط التأشيرى ، وهو التخطيط من خلال السياسات المالية والنقدية .
- وقد أبدى الاقتصاد التركى استجابة طيبة لإجراءات الإصلاح والتحرر الاقتصادى ، فقد زاد الاستثمار والأدخار بمعدلات كبيرة ولكن فى نفس الوقت زادت الديون الخارجية ، كما زادت الصادرات بمعدلات كبيرة ، ولكن العجز فى الميزان التجارى كان متقلباً بين الانخفاض والزيادة ، كما زاد الناتج المحلى الإجمالى بمعدلات طيبة خلال الثمانينات والتسعينات . وفى نفس الوقت انخفض معدل التضخم ، إلا أنه عاد للارتفاع مرة أخرى حيث وصل معدل التضخم إلى حوالى ٧٠٪ عام ١٩٩٦٪ (٧) . وسوف نوضح الأوضاع المختلفة لبعض هذه المتغيرات فى الأجزاء القادمة من البحث .

#### ثانياً : الإستثمارات الثابتة فى تركيا ،

زاد حجم رأس المال المستثمر فى تركيا من حوالى ٧٦ بليون ليرة تركية عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٩٤٦.٢ بليون ليرة عام ١٩٩٤ ، وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط وبالأسعار الجارية حوالى ١٢,٥٪ سنوياً (٨) .

وأعطت الحكومة التركية أولوية خاصة للاستثمارات الصناعية ، باعتبار أن قطاع الصناعة قطاع رائد في عملية التنمية الاقتصادية .

وقد حصل القطاع الصناعي على قدر متزايد من الاستثمارات بلغت نسبتها حوالي ٢٩٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٤ ، واتجه الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات الصناعية إلى صناعات الحديد والصلب والمنسوجات والملابس والورق والأسمدة والسيارات والأجهزة الكهربائية والآلات والمعدات .

وبالنسبة لقطاع الزراعة ، فبالرغم من تزايد نصيبه من الاستثمارات بصورة مطلقة من ٨ بليون ليرة عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٣٩ بليون ليرة عام ١٩٩٤ ، إلا أن نصيبه النسبي في إجمالي الاستثمارات قد أخذ في الانخفاض خلال السنوات الأخيرة ، وبلغ حوالي ٩٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال ١٩٧٤ - ١٩٩٤ (٩) .

وفي عام ١٩٩٥ بلغ إجمالي الاستثمارات في تركيا حوالي ١٨٦٢ بليون ليرة ، حصل قطاع الصناعة والتعدين على حوالي ٢٦٪ بينما حصل قطاع الزراعة على حوالي ٥٪ فقط من هذه الاستثمارات (١٠) . وفي نفس العام زاد الاستثمار الخاص بمعدل نحو ١٨٪ وأصبح نصيبه حوالي ٨١٪ في إجمالي الاستثمارات الثابتة كما زادت نسبته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٣٪ ، بينما انخفض معدل نمو الاستثمار العام بنسبة ١٢٪ وانخفضت نسبته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٠٪ في نفس العام (١١) .

وقد اعتمدت تركيا في تمويل استثماراتها على المدخرات المحلية وتحويلات العمال الأتراك والقروض الداخلية والخارجية وكذلك على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بلغت قيمتها حوالي ٧٥٨ مليون دولار في المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٥ ، وقد حصل قطاع الصناعة على حوالي ٧٠٪ من إجمالي هذه الاستثمارات في عام ١٩٩٢ ، يليه في الأهمية قطاع الخدمات ثم قطاع الزراعة (١٢) .

ومن وسائل التمويل غير التقليدية في تركيا هو لجوء الحكومة إلى نماذج جديدة في التمويل بمساهمة القطاع الخاص يؤدي الأخذ بها إلى تخفيف العبء على الخزنة العامة للدولة . حيث يمكن تنفيذ وإقامة أكبر عدد وقدر من المشروعات في إطار مساندة برنامج التخصيصية في تركيا دون أن تأخذ السلطات على عاتقها مهمة البحث عن التمويل ، وإتمامه خارج بنود الموازنة العامة للدولة لتخفيف آثارها السلبية على الاقتصاد القومي ، ومن هذه الوسائل ما يلي (١٣) .

١ - قيام الحكومة بإقامة مشاريع جديدة وتشغيلها ، ثم طرحها للبيع واستخدام حصيلة البيع فى اقامة وتشغيل مشاريع أخرى وبيعها ... الخ .

٢ - قيام الحكومة بتجديد المشروعات القائمة أو المتعثرة وبخاصة فى مجال السياحة ثم تشغيلها وطرحها للبيع واستخدام حصيلة البيع فى تجديد وتشغيل وبيع مشروعات أخرى .

٣ - التعاون الخارجى كأسلوب تمويل فى مجال ومن خلال « الكاونتر ترید » أو التجارة المقابلة فى مجال المشروعات وفى مجال التبادل التجارى ، ومن المشاريع التى تمت اقامتها وفقاً لهذا الأسلوب مصنع تجميع طائرات أف ١٦ الأمريكية من خلال شركة جنرال دايناميكس مقابل تصدير سلع تركية بنسبة معينة .

### ثالثاً ، التجارة الخارجية فى تركيا ،

منذ قيام الجمهورية التركية وحتى الوقت الحاضر تبنت تركيا استراتيجيات مختلفة للتنمية الاقتصادية وعلى فترات متباعدة ، كان لها نتائج مؤثرة على هيكل الاقتصاد القومى التركى .

وهذه الاستراتيجيات غلب عليها طابع استراتيجية الإحلال محل الواردات حتى عام ١٩٨٠ ، وبعد ذلك قامت الدولة بتبنى ودعم استراتيجية التصنيع للتصدير وذلك بهدف زيادة الصادرات وتخفيض العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات .

ومن أهم الحوافز التى قدمتها الدولة للمصدرين<sup>(١٤)</sup> . تخفيض قيمة الليرة التركية بالنسبة للدولار ومنح المصدرين مكافأة تصدير عرفت باسم نسبة الاسترداد الضريبى وتراوح هذه النسبة بين ٥ إلى ٢٠ ٪ من قيمة الصادرات تبعاً لدرجة تصنيع السلعة وكذلك الحق فى استخدام ما لا يزيد عن ٥٠ ٪ من متحصلاتها التصديرية بغرض توفير المواد الخام والسلع الوسيطة وكذلك تقديم قروض للمصدرين وبأسعار فائدة ميسرة ، وتشجيع اندماج صغار المصدرين فى شركات كبيرة للتجارة الخارجية ومنح هذه الشركات مكافآت تصدير أخرى قدرها ١٠ ٪ من قيمة الصادرات وذلك بهدف زيادة قدرتها التنافسية ومن الحوافز أيضاً اعفاء السلع المصدرة من ضريبة الإنتاج وتزويد المنتجين المصدرين بالطاقة الكهربائية والغاز الطبيعى والمياه بأسعار مخفضة ... الخ .

وقد انعكست هذه الإجراءات على الصادرات التركية حيث نجد أنها وكما يتضح من الجدول رقم (١) قد زادت من حوالى ٥.٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى حوالى ٢١.٦



مليار دولار عام ١٩٩٥ ونسبة زيادة قدرها ٢٧٩٪ كما نجد ان معدل نمو الصادرات الصناعية يفوق كثيراً معدل نمو الصادرات الأخرى (١٥) .

وتعتبر الصادرات الصناعية ، أهم العناصر الرئيسية في مجموع الصادرات التركية وبلغت نسبتها حوالى ٨٨٪ تليها الصادرات الزراعية ونسبة ١٠٪ ثم الصادرات التعدينية ونسبة ٢٪ . وذلك من إجمالي الصادرات التركية عام ١٩٩٥ (١٦) .

### جدول رقم (١)

ميزان المعاملات الجارية لتركيا سنوات مختارة (\*)

| البيان                       | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ | ١٩٩٢ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ |
|------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الصادرات                     | ٥,٧  | ٧,١  | ٨,٠  | ٧,٥  | ١١,٦ | ١٣,٠ | ١٤,٧ | ١٨,٤ | ٢٢,٠ |
| الواردات                     | ٩,٢  | ١٠,٨ | ١١,٢ | ١١,١ | ١٥,٨ | ٢٢,٣ | ٢٢,٨ | ٢٢,٦ | ٢٥,٧ |
| الميزان التجارى              | ٣,٥  | ٣,٧  | ٣,٣  | ٣,٦  | ٤,٢  | ٩,٢  | ٨,١  | ٤,٢  | ١٣,٧ |
| ميزان المعاملات غير المتطورة | ١,١  | ١,٦  | ١,٩  | ٢,٠  | ٣,٢  | ٦,٧  | ٧,٢  | ٦,٨  | ١٠,٩ |
| ميزان المعاملات الجارية      | ٢,٤  | ٢,١  | ١,٤  | ١,٦  | ١,٠  | ٢,٦  | ٠,٩  | ٢,٦  | ٢,٨  |

ومن أهم السلع الصناعية المصدرة ، الملابس والمنسوجات والحديد والصلب والآلات والأجهزة ووسائل النقل والملابس من الجلود الطبيعية والبلاستيك والتبغ والخضروات ... الخ .

وفى عام ١٩٩٢ بلغت نسبة الصادرات من المنسوجات حوالى ٣٦٪ من إجمالى صادرات تركيا ، كما بلغت نسبة الصادرات من الحديد والصلب حوالى ١٣٪ من إجمالى صادرات تركيا فى عام ١٩٩٤ واحتلت المرتبة الثانية بعد قطاع النسيج والملابس الجاهزة . هذا وقد انخفضت واردات تركيا من منتجات الحديد والصلب بنسبة ٢٢٪ عام ١٩٩٤ ، وبذلك تم تحقيق التوازن التجارى فى منتجات الحديد والصلب بنسبة كبيرة (١٧) .

(\*) المصدر : القنصلية العامة لجمهورية مصر العربية بإستنبول ، تقرير عام ١٩٩٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ .

- Turkey economic and industrial report, 1993. Op. Cit. p. 5.
- IMF. Direction of trade statistics Yearbook, 1996.

أما بالنسبة للواردات التركية فنجد أنها قد زادت من حوالى ٩,٢ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى حوالى ٣٥,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ ونسبة زيادة قدرها ٢٨٨٪ .

ويلاحظ ان الواردات الصناعية ، مازالت تشكل نسبة كبيرة من الواردات التركية بلغت حوالى ٨٣٪ تليها الواردات التعدينية حوالى ١٠٪ والواردات الزراعية حوالى ٧٪ ، وذلك من إجمالى الواردات عام ١٩٩٥ (١٨) .

أما بالنسبة لاتجاهات التجارة الخارجية لتركيا ، نلاحظ ان الاتحاد الأوربي قد حصل على أكبر نصيب من صادرات وواردات تركيا ، ففي عام ١٩٩٥ نجد ان نصيب هذا الاتحاد حوالى ٥١,٥٪ من الصادرات التركية ، ٤٧٪ من وارداتها ، بينما نصيب الدول الإسلامية قد بلغ حوالى ٣,٩٪ من صادرات وواردات تركيا (١٩) .

وبالرغم من نمو الصادرات التركية بنسبة كبيرة إلا أن الميزان التجارى التركى مازال يعاني من عجز بلغ عام ١٩٩٥ حوالى ١٣,٧ مليار دولار .

وبالنسبة للحساب الجارى ، نجد ان المعاملات غير المنظورة وخاصة تحويلات العاملين الأتراك بالخارج والمتحصلات من السياحة ، قد لعبت دوراً حيوياً فى تخفيض العجز الجارى على مدى سنوات عديدة ، وقد وصل هذا العجز إلى أدناه حوالى ٩,٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، وفى عام ١٩٩٤ حقق ميزان المعاملات الجارية فائض قدره ٢,٦ مليار دولار وتعتبر إيرادات السياحة والتي بلغت حوالى ٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ وتحويلات العمال الأتراك والتي بلغت حوالى ٣,٣ مليار دولار فى نفس العام من أهم بنود الحساب الجارى التركى (٢٠) .

#### رابعاً ، النتائج المحلى الإجمالى فى تركيا ،

زاد الناتج المحلى الإجمالى فى تركيا وكما يتضح من الجدول رقم (٢) من ٥٦٩١٩ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٣١٠٦٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ ونسبة زيادة قدرها ١٣٠٪ .

وبالنسبة للمساهمة النسبية للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى نجد ان الوزن النسبى لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض من ٢٣٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٦٪ عام ١٩٩٤ .

وإذا كانت نسبة مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفضت ، إلا أن الناتج الزراعى قد استمر فى الزيادة ونجحت تركيا فى أن تصبح واحدة من دول قليلة فى العالم تتمتع باكتفاء ذاتى بالنسبة لبعض المحاصيل الزراعية وتحقق فائض ، حيث ساهمت المنتجات الزراعية بحوالى ١٠٪ من صادرات تركيا عام ١٩٩٥ .

جدول رقم (٢) الوزن النسبي للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي

لتركيا ومعدلات النمو خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٤

| البيان                     | ١٩٨٠  |       |                     | ١٩٩٤   |       |                     |
|----------------------------|-------|-------|---------------------|--------|-------|---------------------|
|                            | قيمة  | /     | معدل النمو<br>٨٠-٩٠ | قيمة   | /     | معدل النمو<br>٩٠-٩٤ |
| الزراعة                    | ١٢٠٩٢ | ٢٣,٠٠ | ٤,٤                 | ٢٠٩٧٠  | ١٦,٠٠ | ٠,٨                 |
| الصناعة والتعدين والكهرباء | ١٧٠٧٦ | ٣٠,٠٠ | ٦,٤                 | ٤٠٦٣٠  | ٢١,٠٠ | ٤,٣                 |
| الخدمات                    | ٢٦٧٥١ | ٤٧,٠٠ | ٥,٥                 | ٦٩٤٦٤  | ٥٢,٠٠ | ٣,٢                 |
| الإجمالي                   | ٥٦٩١٩ | ١٠٠,٠ | ٥,٦                 | ١٣١٠٦٤ | ١٠٠,٠ | ٣,٢                 |

المصدر : تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي جدول رقم (١١) ، ص ٢٥٩ ، جدول رقم (١٢) ص ٢٦٠ .

أما بالنسبة لمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ، فقد زادت من حوالي ٣٠٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٣١٪ عام ١٩٩٤ .

وتزايد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ، إنما يركز أساساً على زيادة أهمية صناعات المنسوجات والملابس والحديد والصلب والأغذية والمشروبات والتبغ والآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية .

وقد شهدت صناعة المنسوجات بغرض التصدير خلال السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً ، انضج من خلال التوسع في استخدام الآلات الحديثة وزيادة الإستثمارات بغرض تحسين القدرة التنافسية لتلك الصناعة في الأسواق الخارجية .

وبلى صناعة المنسوجات في الأهمية صناعة الحديد والصلب ، وقد تم تحقيق تطورات كبيرة في هذه الصناعة ابتداء من عام ١٩٨٠ .

وبالرغم من تزايد الأهمية النسبية للناتج الصناعي والصادرات الصناعية ، إلا أن المنتجات الصناعية التركية لا تتمتع بمركز تنافسي كبير في الأسواق الدولية ، ولذلك تحاول الحكومة التركية رفع مستوى الإنتاجية وتقديم الحوافز للقطاع الخاص وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في الصناعة .

هذا وقد زادت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي التركي من حوالي ٤٧٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٥٣٪ عام ١٩٩٤ .

وتلعب السياحة وتحويلات العمال الأتراك بالخارج دوراً هاماً في هذا المجال ، فقد بلغت إيرادات السياحة وتحويلات العمال حوالي ٨,٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ .

وإذا نظرنا إلى معدل النمو العام المحقق في تركيا ، نجد أنه معدل نمو معتدل بلغ حوالي ٥,٦٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ وانخفض إلى حوالي ٣,٢٪ خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ كما نجد أن معدل النمو الصناعي لعب دوراً كبيراً في تحقيق معدل النمو الصناعي خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٤ إلى حوالي ٤,٣٪ وبالرغم من ذلك ارتفعت نسبة مساهمته في معدل النمو العام إلى حوالي ١٣,٤٪ .

وهذا لا يعنى اغفال دور قطاع الزراعة في نمو الاقتصاد التركي ، فقد حقق هذا القطاع معدل نمو بلغ في المتوسط حوالي ٤,٤٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، وبذلك يمكن استخلاص أن الاقتصاد التركي مازال يعتمد في نموه على الصناعة والزراعة .

وقد تأثر الاقتصاد التركي في نموه بأحداث أزمة الخليج والتي تفجرت في ١٩٩٠/٨/٢ ، هذه الأزمة أثرت سلبياً وبصورة مباشرة على أداء الاقتصاد التركي وانخفض معدل النمو إلى حوالي ١٪ عام ١٩٩١ (٢١) .

مما تقدم نجد أن قطاع الصناعة التركي ، قد حصل على قدر متزايد من الإستثمارات ، باعتباره قطاعاً رائداً للتنمية الاقتصادية ، كما نجد أن مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الإستثمارات التركية بلغت حوالي ٨١٪ عام ١٩٩٥ .

كما نجد أن الاقتصاد التركي قد حقق معدلات نمو عامة وقطاعية معقولة ، أبرزها معدلات النمو المحققة في قطاع الصناعة ، والذي ارتفعت مساهمته إلى حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي .

وإذا كانت الصادرات في تركيا قد زادت بمعدلات طيبة - إلا أن موقف الميزان التجاري التركي لم يتحسن كثيراً ، كما أن الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية يتم مع الدول الأوروبية ونسبة ضئيلة تمت مع الدول الإسلامية .

هذا بالإضافة إلى أن معدل التضخم مازال مرتفعاً وأن حجم الديون الخارجية مازال كثيراً حيث بلغ حوالي ٦٦ مليار عام ١٩٩٤ (٢٢) .

### خامساً : قائمة المراجع

- 1 - Cihat iren, "the growth private sector in turkey" (Istambul, 1975), P. 1.
- 2 - Source of industricel growth and structural change, the case of turkey, (world band, 1983), P. 6.
- 3 - Cihatiren, op. cit, P. 18.

٤ - انظر فى ذلك :

Ibid, P. 30.

- Turkey, policies and prospects for growth. (W,B) country study 1980, P. 1, P. 10.

٥ - قنصلية جمهورية مصر العربية باستنبول ، تقرير عام ١٩٩٠ عن اقتصاديات تركيا وعلاقتها مع جمهورية مصر العربية ، ص ١٥ .

٦ - انظر فى ذلك .

- المرجع السابق :

- Turkey "Economic and in dustrial report" Ministry of Industry and Commerce 1987.

- Turkey, the vth five year in the context of structural adjustment, (W,B, a re-view, report No. 5418, 1985).

٧ - الندوة ، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا ، المجلد الرابع، العدد الثانى ، سبتمبر ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ١٦ .

٨ - انظر فى ذلك .

- Turkey, Economic and Industrial report, Op. Cit, P. 31.

- Turkey, DATA index - 11/June 11,1966, P. 30.

٩ - انظر فى ذلك :

- Turkey, Economic and Industrial report, Op. cit. P. 31.

- Turkey, data index - Op - cit. P. 30.

10 - Ibid, P. 30.

١١ - الندوة نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

12 - Turley, Economic and Industrial report Op, cit. 68.

١٣ - القنصلية العامة لجمهورية مصر العربية باستنبول ، تقرير عام ١٩٩٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ - ٣٤ .

14 - Exoprt incentives and turkish manufactured exports, 1980, 1984, world bank, staff working papers, number 768, 1985, PP. 21-25.

15 - economic and industrial report, 1993, Op. Cit. P. 41.

١٦ - رئاسة الوزراء التركية ، نشرة اخبارية فصولية للتجارة التركية ، أنقرة ، تركيا ، السنة : ١ العدد : ٢ ، ابريل ١٩٦٦ ، ص ٧ .

17 - Economic and Industrial report, Op. cit, P. 41.

١٨ - رئاسة الوزراء التركية ، نشرة أخبارية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .

19 - IMF, Direction of trade Statistics year book.

20 - DATA INDEX - Op. cit. P. 25.

٢١ - التقرير السنوى لعام ١٩٩٠ عن اقتصاديات تركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

٢٢ - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٦ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧١ .

## المبحث الثانى

### التغيرات الهيكلية والنمو فى مصر

#### مقدمة :

نوضح فى هذا الجزء من البحث وفى اطار نظرى خلفية تاريخية عن مسيرة التنمية فى مصر ، كما نوضح حجم الإستثمارات المنفذة فى مصر خلال فترات التنمية المختلفة والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى إجمالى هذه الإستثمارات ، هذا بالإضافة إلى تطور الصادرات والواردات وموقف الميزان التجارى والحساب الجارى والأهمية النسبية للصادرات السلعية وأيضاً نبين حجم الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نموه والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى هذا الناتج وذلك على النحو التالى :

#### أولاً : مسيرة التنمية فى مصر :

سادت الفترة التى سبقت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ عدة ظواهر تتسم فى مجموعها بالتخلف والتبعية حيث تضائلت إستثمارات التنمية وانتشرت البطالة وساءت التغذية ، ولم يحدث توسع يذكر فى مساحة الأرض الزراعية والتى اتصف إنتاجها بالركود ، أما الصناعة فقد كانت هزيلة ، ومساهمتها فى الدخل لم تتعد ١٠٪ ومساهمتها فى التوظيف حوالى ٨٪ من جملة المشتغلين وذلك فى عام ١٩٥٢ (١) .

#### الثورة والتنمية الاقتصادية :

بعد قيام الثورة فى يوليو عام ١٩٥٢ ، أصدرت الحكومة قانون الإصلاح الزراعى ، وانشأت المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى وذلك لكى يتولى بحث ودراسة وتخطيط برامج التنمية وتنفيذ المشروعات التى يراها ضرورية .

كما عملت الحكومة على تشجيع الرأسمالية المحلية والأجنبية ، ولعبت دوراً مباشراً فى الإستثمار ، حيث اشتركت فى تأسيس شركة الحديد والصلب وساهمت فى تأسيس شركة الصناعات الكيماوية المصرية ( كيما ) . وقد انعكس ذلك على حجم الإستثمار العام . الذى ارتفع من ٣٤ مليون جنيه عام ١٩٥٣ إلى ٦٦ مليون جنيه عام ١٩٥٦ .

وفى عام ١٩٥٦ تم انشاء وزارة الصناعة لتختص بكل ما يتعلق بشئون تصنيع البلاد ، وفى عام ١٩٥٧ تم تقصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية الأجنبية ، كما قامت الحكومة بإنشاء المؤسسة الاقتصادية بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ وذلك بهدف خلق جهاز فنى متفرغ للإشراف على الإستثمارات العامة يحسن إدارتها ،

### التخطيط القومى الشامل ،

فى الستينيات بدأت مرحلة التخطيط القومى الشامل ، حيث تم اعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ٥٩ / ١٩٦٠ - ٦٤ / ١٩٦٥ ، كمرحلة أولى من خطة عشرية تهدف مضاعفة الدخل القومى عن طريق دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتى للحد من الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات ، والاهتمام بالتنمية الزراعية عن طريق التوسع الأفقى والرأسى والاهتمام بالخدمات .

وقد بلغ معدل نمو الدخل القومى الفعلى خلال فترة الخطة حوالى ٦,٥٪ فى المتوسط سنوياً ، وهى نسبة لا تقل كثيراً عن النسبة المستهدفة والتى كانت ٧٪ فى المتوسط سنوياً .

كما كانت حصيلة هذه الإجراءات الواسعة ، اتساع حجم القطاع العام ، والذى أصبح يلعب دوراً كبيراً فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وبالرغم من الانجازات التى حققتها الخطة الخمسية الأولى ، إلا أنها انتهت بعجز فى الموارد ، بحيث تعذر تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ، والتى تبدلت إلى خطة ثلاثية ثم خطط انجاز سنوية .

### اقتصاديات الحرب ،

أدت حرب اليمن إلى استنزاف قدر كبير من الموارد المالية والاقتصادية والبشرية ، كما أدت حرب ١٩٦٧ إلى فقدان بترول سيناء وفقدان مناجم المنجنيز والفحم وخامات الجبس وكذلك إيرادات قناة السويس التى أغلقت بعد هذه الحرب .

هذا فى الوقت التى تزايدت فيه الأعباء التى يتحملها الاقتصاد المصرى بسبب احتياجات إعادة بناء القوات المسلحة واحتياجات الدفاع .

وقد أدت هذه الظروف إلى انخفاض الإستثمارات الموجهة إلى القطاعات المختلفة بالقدر الذى لا يكفى لاحتياجات التنمية الاقتصادية . وقد وصل معدل الإستثمار إلى أدنى مستوى له عام ١٩٧٢/٧١ حيث بلغ ١٠,٣٪ ولكنه أخذ فى التحسين ابتداء من عام ١٩٧٣ ، حيث وصل إلى ١١,٧٪ فى نفس العام (٢) .

ونتيجة لانخفاض معدلات الإستثمار وظروف الحرب انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وبالأسعار الثابتة إلى حوالى ٣٪ فقط ، وهو معدل يكاد لا يتجاوز معدل نمو السكان إلا قليلاً خلال الفترة ١٩٧٣ - ٦٧ (٢) .



### الإنفتاح والتنمية المخططة:

وفى النصف الثانى من السبعينات بدأت مرحلة الإنفتاح الاقتصادى والعودة لنظام التخطيط الاقتصادى وقد صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تنظيم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، ولتلاقى أوجه القصور والنقص فى هذا القانون صدر القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ ، مؤكداً على منح بعض المزايا الضريبية والجمركية وغيرها .

ونظراً لضآلة النتائج التى تمخضت عن قوانين الإستثمار وظهور متغيرات أخرى اقتصادية واجتماعية وأولويات جديدة للتنمية ، استلزم الأمر صدور القانون رقم (٢٣٠) لعام ١٩٨٩ ، وقد اتسم هذا القانون بعدة مزايا جوهرية من أهمها تشجيع الاستثمار فى المجالات ذات الأولوية ومنح المستثمر المصرى جميع المزايا التى يحصل عليها المستثمر العربى والأجنبى .

وقد ترتب على ذلك حدوث زيادة كبيرة فى حجم الإستثمارات المنفذة ، حيث زاد الإستثمار بمعدل نمو بلغ فى المتوسط ٣٦٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١/٨٠ (٤) . كما زاد معدل نمو الناتج المحلى وبالأسعار الثابتة بنسبة ٨,٦٪ خلال نفس الفترة السابقة .

وفى بداية الثمانينات تم اعداد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، وقد أدى تنفيذ هذه الخطة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى بنسبة ٦,٨٪ وذلك فى المتوسط سنوياً وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ (٥) . كما بلغ معدل نمو الصناعة والزراعة وباقى الأنشطة بحوالى ٨,٤٪ ، ٣,٥٪ ، ٧,٢٪ على التوالى وذلك فى المتوسط سنوياً خلال فترة الخطة .

### الإصلاح الاقتصادى فى مصر:

بالرغم من تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادى ، والعودة إلى التخطيط القومى الشامل ، إلا أن الاقتصاد القومى ظل يعانى من اختلالات هيكلية وركود تضخمى ، وقد بذلت محاولات جادة للخروج بالاقتصاد القومى من هذه المشاكل ، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية ومن أهم إجراءات الإصلاح الاقتصادى ما يلى (٦) .

تطبيق ضريبة المبيعات لتحل محل الضريبة على الاستهلاك وهى ضريبة عامة إلا ما يتم اعفاؤه منها والواقعة المنشئة لها هى واقعة البيع الفعلى وكذلك تنظيم الائتمان من خلال السقوف الإئتمانية والذى ألغى عام ١٩٩٢ وتحرير أسعار الفائدة على الجنية المصرى

وقبول عجز الموازنة من خلال أذن الخزانة وتحرير وتطوير القطاع العام والخصخصة وتشجيع الصادرات وتخفيض حجم الديون من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وقد ترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي عدة نتائج إيجابية منها زيادة معدل النمو الحقيقي والذي بلغ ٥,٣٪ عام ١٩٩٧/٩٦ وزيادة الاستثمارات المنفذة مع زيادة مساهمة القطاع الخاص والتي بلغت حوالي ٥١,٥٪ عام ١٩٩٧/٩٦ ، كما انخفض معدل التضخم وانخفضت أيضاً نسبة عجز الموازنة العامة للنتائج المحلى الإجمالي إلى حوالي ٠,٩٪ فى نفس العام ، هذا بالإضافة إلى تحقيق ميزان المدفوعات لفائض قدرة ١,٩ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ٥٧١ مليون دولار فى العام السابق وأيضاً انخفاض حجم الدين الخارجى إلى ٢٨,٨ مليار دولار بدلاً من ٣١,١ مليار دولار فى العام السابق .

ولكن يلاحظ أن هناك سلبيات يتطلب الأمر ضرورة اصلاحها منها أن نسبة البطالة وبالرغم من انخفاضها إلى حوالي ٨,٨٪ إلا أنها مازالت مرتفعة ، وأيضاً زيادة عجز الميزان التجارى ، فقد زاد العجز من حوالي ٩,٥ مليار دولار عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦ (٧) .

#### ثانياً، الاستثمارات الثابتة فى مصر:

فى الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٦/٦٥ بلغ المتوسط السنوى للإستثمارات الثابتة ٢٩٣,٣ مليون جنيه ، وكان نصيب قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء حوالي ٣٥,٥٪ والزراعة حوالي ٢٢,٦٪ من إجمالى هذه الإستثمارات .

وفى الفترة ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ تأثرت الإستثمارات الثابتة المنفذة فى قطاعات الاقتصاد القومى بظروف حرب ١٩٦٧ والاستعداد لحرب ١٩٧٣ وبلغ المتوسط السنوى لهذه الإستثمارات حوالي ٣٥٩,٩ مليون جنيه سنوياً ، وهو يفوق متوسط الإستثمارات خلال الفترة السابقة والذي كان ٢٩٦,٣ مليون جنيه .

كما زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والكهرباء فى إجمالى الإستثمارات الثابتة ، حيث بلغت ٣٧,٧٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧٣/٦٧ فى الوقت الذى انخفضت فيه الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الإستثمارات بدرجة كبيرة من ٢٢,٦٪ خلال الفترة ٦٠/٩٥ - ٦٦/٦٥ إلى ١٦,٨٪ خلال الفترة ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ وهو ما يشير إلى الاتجاه الخاص بالاهتمام بقطاع الصناعة بدرجة أكبر .

وبعد انتصار أكتوبر وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى شهد النصف الثانى من السبعينات حدوث زيادة كبيرة فى الاستثمار ، فالإستثمارات الإجمالية المنفذة فى قطاعات الاقتصاد القومى ، زادت من ٦٨٠.١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ إلى ٤٩٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط حوالى ٣٥٪ سنوياً ، كما ان إجمالى الإستثمار الذى تحقق خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠ وهى سبع سنوات بلغ ١٥٦٥٨.٦ مليون جنيه وهو يعادل حوالى ثلاثة أمثال ونصف ما تحقق من إستثمارات خلال الفترة ١٩٧٣ - ٦٠/٥٩ وهى أربعة عشر عاماً والذى بلغ ٤٦٣٩ مليون جنيه (٨) .

وقد اتجه قدر كبير من الإستثمار خلال هذه الفترة لبعض القطاعات مثل قطاع البترول - والذى زاد نصيبه فى إجمالى الإستثمارات الثابتة من ٤.٦٪ فى المتوسط خلال الفترة السابقة إلى حوالى ١٠٪ عام ١٩٨١/٨٠ - وكذلك قطاعات التوزيع والاسكان والمرافق ، أما قطاع الصناعة والتعدين ، فلم تزد الإستثمارات الموجهة إليه عن الفترات السابقة ، حيث بلغت نسبة الإستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة والتعدين حوالى ٢٦٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ ، كما انخفضت الإستثمارات الموجهة إلى قطاع الكهرباء عن أى فترة فى المتوسط ، أما الزراعة . فقد انخفضت الإستثمارات الموجهة لها بدرجة لم يسبق لها مثيل خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت نسبة هذه الإستثمارات ٧.٨٪ فى المتوسط سنوياً من إجمالى الإستثمارات الثابتة .

وفى فترة الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ استمر التوسع فى حجم الإستثمار والذى زاد من ٥٩٣٨ مليون جنيه عام ٨٣/٨٢ إلى ٧٧.٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط ٤.٢٪ سنوياً خلال فترة الخطة (٩) .

وفى هذه الفترة لم تتغير كثيراً اتجاهات توزيع الإستثمار عن الفترة السابقة فبالرغم من زيادة الأهمية النسبية للإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة ، إلا أنها ظلت منخفضة ولم تزد عن ١٠٪ بينما انخفضت النسبة المخصصة لقطاع الصناعة إلى حوالى ٢١٪ وظلت النسبة المخصصة من الإستثمار الثابت الإجمالى للقطاعات التوزيعية والخدمية مرتفعة حيث بلغت فى المتوسط حوالى ٥٥٪ خلال الفترة ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ ، رغم الانخفاض العام فى نسب الإستثمارات المخصصة لبعض القطاعات .

أما بالنسبة للفترة بعد عام ١٩٨٧/٨٦ وهى فترة الاصلاح الاقتصادى نجد أنه قد حدث توسع فى الإستثمارات المنفذة والتي زادت حتى بلغت حوالى ٥٠.٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ ، نفذ القطاع الخاص ٥١.٥٪ منها والقطاع العام ٤٨.٥٪ وقد حدث توسع فى الإستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة وحصل هذا القطاع على حوالى ٢٩٪ من

إجمالي الإستثمارات المنفذة فى عام ١٩٩٢/٩١ بينما حصل قطاع الزراعة على حوالى ٨٪ فقط ، وفى عام ١٩٩٧/٩٦ انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى إجمالي الإستثمار إلى حوالى ٢٤٪ بينما نصيب قطاع الزراعة إلى حوالى ١٠٪<sup>(١٠)</sup> .

#### تحويل الإستثمارات فى مصر:

فى فترة الخمسينات وبداية الستينات وحتى عام ١٩٦٣ ، لم يواجه الاقتصاد المصرى مشكلة تحويل إستثماراته المختلفة فقد مولت المدخرات المحلية العامة والخاصة حوالى ٧٢.٤٪ من إجمالي الإستثمارات ، بينما بلغت نسبة التمويل الأجنبى ٢٧.٦٪ وذلك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ .

وبعد هذه الفترة بدأت مشكلة تحويل الإستثمارات فى الظهور وبدرجة كبيرة فبالرغم من اتجاه معدل الإستثمار إلى التناقص من حوالى ٢٠٪ عام ١٩٩٦٤/٦٣ إلى حوالى ١٢٪ عام ١٩٦٩/٦٨ ، ثم استقراره عند مستوى ١٣٪ فى عام ١٩٧٣ ، إلا أن أداء الاقتصاد المصرى ويفعل ظروف الحرب قد تميز بعدم القدرة على رفع معدلات الادخار بالقدر الكافى لتمويل إستثماراته وتدهورت معدلات الادخار وبشكل مستمر حتى بلغ معدل الادخار ٥.٤٪ عام ١٩٧٤ وبذلك انخفضت نسبة التمويل المحلى لإجمالي الإستثمارات لتصل إلى ٥٧.٥٪ بينما زادت نسبة التمويل الأجنبى لتصل إلى ٤٢.٥٪ وذلك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ٦٥/٦٦ - ١٩٧٥ .

وفى النصف الثانى من السبعينات أخذت معدلات الإستثمار فى الزيادة كما حدثت زيادة كبيرة فى دخول وفوائض الكثير من الأفراد وبذلك زاد معدل الادخار واتجهت نسبة التمويل المحلى للزيادة حتى وصلت إلى ٨٢.٧٪ عام ١٩٧٨ وهذه الزيادة كانت قاصرة أيضاً عن تحويل إجمالي الإستثمارات ، مما يعنى استمرار الاعتماد على الادخار الأجنبى والعجز فى ميزان المدفوعات لسد فجوة التمويل المحلى .

وفى عام ١٩٧٩ انخفضت نسبة التمويل المحلى للإستثمارات لتصل إلى ٧١.٢٪ ولكن هذه النسبة قد زادت لتصل إلى ٧٣.٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، وهذا يعنى ان هناك تحسناً طرأ على تحويل الإستثمارات فى مصر ، ويرجع ذلك إلى ان الخطة الخمسية قد قامت على مبدأ الاعتماد على الذات . وفى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت نسبة التمويل المحلى للإستثمارات حوالى ٦٦٪ ، وهذا يعنى تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل الإستثمارات فى مصر (١١) .

كما تقدم نجد أن معدلات الادخار المحلية غير كافية لتمويل الإستثمارات فى مصر . لذلك نجد الحكومة تستعين بالمصادر الخارجية لمواجهة عجز الموارد المحلية عن الوفاء باحتياجات الإستثمار ومن أهم هذه المصادر القروض وتحويلات المصريين والإستثمارات الأجنبية المباشرة .

وبالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فنجد أنها نتيجة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى قد زادت من حوالى ٨ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٤٧ مليون دولار عام ١٩٨١ ، ثم انخفضت إلى ٢٩٤ مليون دولار فقط عام ١٩٨٢ ، ويرجع هذا الانخفاض الكبير فى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ١٩٨٢ إلى وفاة الرئيس السادات عام ١٩٨١ وعدم وضوح الرؤية أمام المستثمر الأجنبى بالنسبة للسياسة الاقتصادية المستقبلية .

ويلاحظ أنه مع ظهور بؤادر الاستقرار وتشجيع الدولة للإستثمارات الخاصة ، زادت الإستثمارات الأجنبية حتى وصلت إلى ١٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، إلا أنه حدث تدهور ملحوظ فى تدفق الإستثمارات الأجنبية خلال عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، حيث بلغ ٧٣٤ مليون دولار ، ٢٥٣ دولار على التوالى (١٢) .

ويمكن ارجاع هذا الانخفاض فى تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى الأحداث التى شهدتها منطقة الخليج والشرق الأوسط بصفة عامة منذ أغسطس ١٩٩٠ ، والتى أدت إلى احساس المستثمر بعدم الأمان فى المنطقة بالإضافة إلى أن تتابع القرارات الاقتصادية وتعديلات القوانين واللوائح وزيادة معدلات التضخم والبطالة والكساد ، قد ساهم فى إحداث هذا الانخفاض فى الإستثمارات الأجنبية .

وبعد ذلك ونتيجة لإجراءات الإصلاح الاقتصادى زاد تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى مصر ووصل إلى اقصاه حوالى ١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤/٩٣ ثم انجبه إلى الانخفاض والتقلب بعد ذلك حتى وصل إلى حوالى ٧٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٦ .

### ثالثاً : التجارة الخارجية فى مصر :

تبنت مصر منذ الثلاثينات استراتيجيات الاحلال محل الواردات . وحتى منتصف السبعينات لم يجد التصنيع لأجل التصدير فى مصر ، مجالاً للتطبيق بصورة متكاملة ، بل اقتصر الأمر على الدعوة لزيادة الصادرات ، والتى كانت ترتبط دائماً بالحاجة إلى المزيد من العملات الأجنبية اللازمة لتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية والحاجات الاستهلاكية ، وكانت الوسيلة فى الغالب لزيادة الصادرات هى العمل على زيادة

الصادرات القطنية أو الزراعية ثم البترول في فترة لاحقة وبعض المنتجات الصناعية مثل الغزل والنسيج .

ومنذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، تزايدت الدعوة في مصر لتبني استراتيجية التصنيع للتصدير إلى الخارج وذلك بهدف تطوير القطاع الصناعي ، خاصة بعد أن أدت استراتيجية الأحلال محل الواردات إلى إحلال الكثير من السلع الاستهلاكية النهائية . ولذلك رأى في الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ضرورة انتهاج سياسة صناعية جديدة تقوم على عدة أفكار منها الاهتمام بالتوسع في المشروعات المنتجة للسلع التصديرية .

وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتشجيع الصادرات . وبصفة عامة نجد أن تشجيع القطاع الخاص على التصدير كان يتم من خلال مجموعة من الحوافز شملت أسعار صرف مناسبة عن طريق السوق الموازنة وإلغاء القيود على عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة ، كما سمح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بجزء من متحصلاته بالنقد الأجنبي لتمويل وارداته الخاصة ، كذلك تم تخفيض الرسوم وبعض الضرائب الأخرى التي تفرض على المدخلات اللازمة للإنتاج بغرض التصدير ... الخ (١٢) .

وبالرغم من هذه الإجراءات الخاصة بتشجيع الصادرات ، إلا أنه يلاحظ عدم وجود سياسة متماسكة لتشجيع الصادرات في مصر ، كما أن الصناعات التصديرية تواجه صعوبات كثيرة تمنعها من تحقيق المأمول منها مثل عدم وجود فائض قابل للتصدير بسبب زيادة الطلب المحلي ، وعدم تمتعها بميزة نسبية تمكنها من المنافسة في الأسواق الأجنبية فضلاً عن ضعف الخبرات والإمكانيات الخاصة بدراسة الأسواق الخارجية والتعامل معها ، وتوفير السلع التصديرية بالمواصفات المطلوبة .

وقد شهدت حقبة السبعينات زيادة مضطردة في قيمة الصادرات السلعية ، فارتفعت من ٣٣٩.٣ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ إلى ٢١٣٢.٢ مليون جنيه عام ١٩٨١/١٩٨٠ ونسبة زيادة بلغت حوالي ٥٢٨٪ (١٤) .

وفي خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٢/٩١ زادت قيمة الصادرات السلعية من ١٩٨٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨٢/٨١ إلى ١١٥٥٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ وبمعدل نمو بلغ في المتوسط حوالي ٢١٪ سنوياً ، غير أن معظم هذه الزيادة يرجع إلى انخفاض المتتالي لسعر صرف الجنيه المصري والارتفاع في الأسعار العالمية ، فقد كان معدل النمو السنوي للصادرات الزراعية سالباً لأول مرة بحوالي ١.١٪ حيث انخفضت الكميات المصدرة من معظم السلع الزراعية على الرغم من ارتفاع أسعار التصدير لمعظمها (١٥) .

وفي التسعينات ونتيجة لاتخاذ الإجراءات العديدة المحفزة للتصدير في ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادي زادت الصادرات السلعية حتى وصلت إلى حوالي ٥٠ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ (١٦).

وبالنسبة لهيكل الصادرات السلعية ، نجد أن الأهمية النسبية للصادرات الصناعية قد استمرت في الزيادة حتى بلغت حوالي ٥٠ ٪ من إجمالي الصادرات وتمثل الصادرات من الغزل والنسيج حوالي ١٦ ٪ من الصادرات الصناعية لنفس العام وتأتي صادرات البترول الخام في المرتبة الثانية ونسبة ٢٨.٢ ٪ ثم الصادرات غير الموزعة سلعياً ونسبة ١٥.٨ ٪ وأخيراً الصادرات الزراعية بنسبة ٥.٥ ٪ وذلك في عام ١٩٩٧/٩٦ (١٧).

أما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، فيتصف بالتركيز على أسواق الدول الصناعية المتقدمة والتي حصلت على حوالي ٧٥ ٪ من تجارة مصر الخارجية تليها دول آسيا ونسبة ١٣.٩ ٪ ثم الدول العربية ونسبة ١٢.٠ ٪ (١٨).

وبالرغم من زيادة الصادرات الإجمالية لمصر إلا أن الزيادة لم تكن بالمعدلات المأمولة، كما أن معدل زيادة الصادرات كان أقل من معدل الزيادة في الواردات ، والنتيجة هي وكما يتضح من الجدول رقم (٣) زيادة عجز الميزان التجاري .

جدول رقم (٣) الميزان الجارى لجمهورية مصر العربية خلال التسعينات

| السنة   | حصوله الصادرات | مدفوعات عن الواردات | رصيد الميزان التجاري | حصوله   | مدفوعات عن الخدمات | ميزان الخدمات | رصيد الميزان التجاري |
|---------|----------------|---------------------|----------------------|---------|--------------------|---------------|----------------------|
| ١٩٩٤/٩٣ | ٢٢٢٧,٣         | ١٠٦٤٧,١             | ٧٢٠٩,٨٠              | ٨٤٥٨,٨  | ٥٠٠٣,٦             | ٤٥٥,٢         | ٢٨٥٤,٦٠              |
| ١٩٩٥/٩٤ | ٤٩٥٧,٠         | ١٢٨١,٥              | ٧٨٥٣,٥٠              | ٩٩٠٥,٩  | ٥٦١٩,٩             | ٤٢٨٦,٠        | ٣٥٦٧,٥٠              |
| ١٩٩٦/٩٥ | ٤٠٦٨,٥         | ١٤١٠٦,٦             | ٩٤٩٨,١٠              | ١٠٦٣٦,٠ | ٤٨٤٤,٥             | ٥٧٩١,٥        | ٣٧٠٦,٦٠              |
| ١٩٩٧/٩٦ | ٤٩٣٠,١         | ١٤٧١٨,٢             | ٩٧٨٨,١               | ١١٢٤٠,٩ | ٥٠٤٧,٧             | ٦١٩٣,٢        | ٣٥٩٤,٩٠              |

#### المصدر: البنك المركزى، المجلة الاقتصادية، اعداد مختلفة

ويرجع قصور التصدير الصناعى في مصر لأسباب عديدة من أهمها : ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلى الإجمالى وارتفاع الاستهلاك العام والخاص كنسبة من الناتج القومى الإجمالى وأيضاً افتقار مؤسسات التجارة الخارجية إلى الحرية والمرونة الضرورية لتشجيع الصادرات وكذلك وجود تعقيدات في إجراءات التصدير .. الخ.

رابعاً : الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في مصر :

زاد الناتج المحلي الإجمالي في مصر وكما يتضح من الجدول رقم (٤) من حوالي ٢٨,٣ مليار جنيه عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٦١,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٧ ونسبة زيادة قدرها ٤٧١٪ وفي المتوسط سنوياً حوالي ٢٧,٧٪ وهي زيادة كبيرة لم تتحقق في الفترات السابقة . كما ارتفع نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٦٦,٤٪ في نفس العام .

وبالنسبة للمساهمة النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ، نجد أن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد أخذت في الانخفاض حتى وصلت وكما يتضح من الجدول رقم (٤) إلى ٢٥,٥٪ عام ١٩٨٠ وذلك بدلاً من ٣٠,٥٪ عام ١٩٧٤ . وبعد ذلك أخذت هذه النسبة في الهبوط بشكل ملحوظ ، حتى وصلت إلى ١٥,٧٪ عام ١٩٩٧ .

وتناقص الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى العديد من المعوقات مثل الزحف العمراني على الأرض الزراعية وتجريفها وضعف الميكنة الزراعية ونقص العمالة الزراعية وقصور سياسات التوسع الأفقي .

جدول رقم ( ٤ ) الوزن النسبي للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي لمصر ومعدلات النمو بالاستعار الثابتة

| البيان                                 | ١٩٨٠  |       | معدل النمو<br>٧٥ - ٩١ | ١٩٩٧   |       | معدل النمو<br>١٩٩٧ |
|----------------------------------------|-------|-------|-----------------------|--------|-------|--------------------|
|                                        | قيمة  | ٪     |                       | قيمة   | ٪     |                    |
| الزراعة                                | ٧٢٢٢  | ٢٥,٥  | ٢,٦                   | ٣٥٣١٠  | ١٥,٧  | ٣,٤                |
| الصناعة والتعدين                       | -     | -     | -                     | ٢٩٢٢٨  | ١٨,١  | ٨,٤                |
| الصناعة والتعدين<br>والبتروك والكهرباء | ٨٨٧١  | ٣١,٤  | ٤,٣                   | ٤٥٧٠٨  | ٢٨,٢  | ٣,٩                |
| الخدمات والتوزيع                       | ١٢١٨٦ | ٤٣,١  | ١٣,١                  | ٩٠٤٧٠  | ٥٦,٠  | ٦,٦                |
| الإجمالي                               | ٢٨٢٧٩ | ١٠٠,٠ | ٧                     | ١٦١٤٨٨ | ١٠٠,٠ | ٥,٣                |

المصدر : البيانات حتى عام ١٩٩١ مأخوذة من

World tables 1993, Aworld Bank Book, P.P. 232 - 233.



والبيانات الخاصة بعام ١٩٩٧ مأخوذة من : البنك المركزي ، المجلة الاقتصادية ، ١٩٩٧/٩٦ .

أما بالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين والكهرباء ، فنجد أن الأهمية النسبية لهذا القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي قد زادت من ١٩.٢٪ عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٣٠.٨٪ عام ١٩٧٢ ، ويرجع ذلك إلى المحاولات التي جرت خلال الخطة الخمسية الأولى وما بعدها لتغيير هيكل الاقتصاد المصري ، من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد ذو طابع صناعى ، وبعد ذلك أخذت هذه النسبة في الانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى حوالى ٢٨.٥٪ عام ١٩٨٣ .

ويبدو أن هذا التدهور في الأهمية النسبية لقطاع الصناعة جاء نتيجة انخفاض النصيب النسبى لهذا القطاع في الإستثمارات وإلى العديد من المعوقات التي واجهت قطاع الصناعة مثل سياسة التسعير والتي بموجبها تدخلت الحكومة بتحديد أسعار اجتماعية للمنتجات الصناعية أقل من الأسعار الاقتصادية خاصة بالنسبة للقطاع العام الصناعى وكذلك وجود خلل في الهياكل التمويلية للشركات الصناعية العامة ووجود طاقات عاطلة وضعف عمليات الاحلال والتجديد ... الخ .

وفى الفترة ١٩٨٣/١٩٩١ ، زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى الناتج المحلي الإجمالى وتراوحت هذه الأهمية بين ٢٨.٨٪ ، ٢٩.٧٪ (١٩) .

وفى التسعينات استمرت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والتعدين بدون البترول والكهرباء فى الزيادة حتى بلغت حوالى ١٨.١٪ عام ١٩٩٧ ، بينما انخفضت الأهمية النسبية لهذا القطاع مضافاً له البترول ومنتجاته إلى حوالى ٢٨.٢٪ ويرجع ذلك إلى تراجع معدلات النمو فى قطاع البترول ومنتجاته والتي أصبحت بالسالب ٤٪ ، ٨.٨٪ فى عامى ١٩٩٦/٩٥ - ١٩٩٧/٩٦ .

وبالرغم من زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعى فى الناتج المحلي الإجمالى ، إلا أن الصناعة المصرية مازالت تعاني من بعض المشاكل والتي تضعف من أثر التوسع الصناعى على الناتج المحلي الإجمالى .

وإذا نظرنا إلى معدلات النمو المحققة فى مصر نجد ان الاقتصاد المصرى قد حقق معدلات متباينة للنمو الاقتصادى ، ففى الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ ، التى اتسمت بدرجة ملحوظة من الاستقرار الاقتصادى حقق الاقتصاد المصرى خطوات ملحوظة من التقدم ، فقد كان معدل النمو الفعلى ٦.٥٪ فى المتوسط سنوياً ، وقد أخذ معدل النمو فى

الانخفاض بعد ذلك حتى أصبح سالباً بحوالى ٣,٢٪ عام ١٩٦٧/٦٧ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩ (٢٠). ويرجع ذلك إلى ظروف حرب ١٩٦٧ واستمرار أعباء التسليح والضغط السكاني وزيادة الاستهلاك ونقص معدلات الاستثمار .

وبعد عام ١٩٦٨/٦٧ تحسن معدل النمو واستعاد معدله الموجب ، فقد كانت معدلات النمو خلال عقد السبعينيات مقبولة ، وإن كانت خلال النصف الثانى من السبعينيات أسرع بكثير منها خلال النصف الأول من هذا العقد ، ففي النصف الأول بلغ معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى حوالى ٤,٧٪ فى المتوسط سنوياً ، بينما وصل إلى ما يقرب من ٩٪ خلال الفترة ١٩٧٩/٧٥ .

ويرجع ارتفاع معدل النمو فى النصف الثانى من السبعينات إلى الزيادة الكبيرة فى أسعار البترول وارتفاع معدل نموه إلى ٣٤,٩٪ فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧٩/٧٣ وكذلك ارتفاع معدلات نمو الصناعة والكهرباء والزراعة وأيضاً التوزيع بسبب إعادة فتح قناة السويس والتوسع فى النشاط التجارى والمالى وازدياد تحويلات المصريين فى الخارج واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى وذلك بنسبة ٧٪ ، ١٩٪ ، ١٣٪ ، ١٤,٣٪ على التوالى .

ولقد أدى معدل النمو المرتفع خلال فترة الانفتاح إلى نمو دخل الفرد الحقيقى فى مصر بنسبة ٦,٧٪ فى المتوسط سنوياً ، وهو معدل مرتفع لم يتحقق فى تاريخ مصر الحديث .

وفى الثمانينات وخلال فترة الخطة الخمسية ٨٢/٨١ - ٨٦/٨٧ استمر الاقتصاد القومى فى تحقيق معدلات مقبولة للنمو ، وإن تكن أقل من المعدلات المتحققة فى النصف الثانى السبعينات ، فقد بلغ معدل النمو خلال هذه الفترة وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٦,٧٪ فى المتوسط سنوياً .

ووفقاً لتقديرات البنك الدولى نجد أن معدل نمو الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧ ، قد بلغ حوالى ٧٪ سنوياً كما بلغ معدل نمو الناتج الصناعى حوالى ٤,٣٪ والزراعى ٢,٦٪ وذلك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٩١/١٩٧٥ (٢١) .

ويلاحظ أن معدلات النمو الصناعى والزراعى أقل من معدلات النمو العامة فى مصر ، وهذا يعنى أن معدل النمو العام فى مصر يعتمد كثيراً على معدلات نمو قطاعات الخدمات والتوزيع .

وفى التسعينات نجد ان معدلات النمو العامة قد أخذت فى الزيادة خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ووصل إلى اقصاه وكما يتضح من الجدول السابق إلى ٥,٣٪ عام ١٩٩٧/٩٦ .

وفى خلال هذه الفترة زاد معدل النمو الصناعى والتعدين وكذلك الخدمات والتوزيع بمعدلات أعلى من معدلات النمو العام للاقتصاد القومى ، كما ارتفع معدل نمو القطاع الزراعى بمعدلات أعلى من المتحقق فى السنوات السابقة .

مما تقدم نجد أنه قد زادت الإستثمارات المنفذة فى مصر بمعدلات كبيرة ، فافتتحت معدلات الزيادة فى الادخار ، واستعانت مصر بمصادر التمويل الخارجية بمعدلات كبيرة ، كما أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ، لم تكن بالمعدلات المطلوبة .

وبالنسبة للتجارة الخارجية نجد أن مصر لم تعط عملية التصنيع للتصدير اهتماماً كافياً وسيطرت عليها استراتيجية الاحلال محل الواردات منذ الثلاثينات ، ورغم ذلك فقد حدث تغير فى هيكل الصادرات المصرية خلال الأربعة عقود الأخيرة ، حيث انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية ، بينما زادت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ، مع ملاحظة عدم حدوث تغير كبير فى مكونات الصادرات السلعية ، فالسلع المصدرة قد استمرت دون تغيير فى مكوناتها ، وان كل ما حدث هو زيادة أهميتها النسبية على حساب صادرات القطن .

كما نجد ان الصادرات المصرية لم تستطع أن تحقق تنوعاً كبيراً فى الأسواق الخارجية، فقد تركزت تجارة مصر الخارجية مع دول أوروبا وأمريكا ، هذا بالإضافة إلى ان اعتماد مصر على الاتفاقيات الثنائية لسنوات طويلة فى تجارتها الخارجية ، قد أضعف من قدرة الصادرات المصرية على المنافسة ، وذلك نتيجة ما اتاحه هذا النظام من فرص تسويقية مضمونة ، الأمر الذى قلل من دوافع التطور ورفع الكفاءة الإنتاجية للمنتجات التصديرية .

أما بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى نجد أنه لم تحدث تغيرات هيكلية كبيرة ، فبالرغم من أن نسبة مساهمة الصناعة والكهرباء فى الناتج قد فافتتحت مساهمة الزراعة ، وان معدلات النمو الصناعية المتحققة تفوق معدلات النمو الزراعية ، إلا أن هذه المعدلات للنمو لم تكن بالقدر الكافى الذى يؤهل القطاع الصناعى لكى يصبح القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية ، كما أن قطاع الزراعة مازال يسهم فى التوظيف بنسب تفوق بكثير مساهمة قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء .

### خامساً: المراجع

- ١ - د. على لطفى : «التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية» ، القاهرة ، المطبعة الكمالية ١٩٧٥ ، ص ٢٧٣ .
- ٢ - مجلس الشورى ، تقرير خاص عن سياسات الإستثمار ٦٠/٥٩ - ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ص ١١٣ .
- ٣ - وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٧٠/٦٩ - ١٩٧٩ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، جدول رقم ٢ .
- ٤ - مجلس الشورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .
- ٥ - وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وخطة عامها الأول ، الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٩ .
- ٦ - انظر فى ذلك :
- د. على لطفى : «دراسات فى التنمية الاقتصادية» مكتبة عين شمس - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، ص ٢٢٣ - ٢٣ .
- د. أمينة زكى شبانة : «دور الإستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق» المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٤ .
- ٧ - البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الرابع ، ١٩٩٧/٩٦ .
- ٨ - تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الإستثمار ، دور الانعقاد العادى الخامس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٩ - وزارة التخطيط : «تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى مصر ٦٠/٥٩ - ١٩٨٧/٨٦» الإدارة العامة للخطة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- ١٠ - البنك المركزى المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

- ١١ - المرجع السابق ، ص ٦ .
- 12 - World investment report. UNCTAD, division on transnational corporations & investment, U.N. Geneva and New York.
- ١٣ - معهد التخطيط القومى : « تقييم سياسات التجارة الخارجية والتقد الأجنبى وسبل ترشيدها » ص ٦٧ .
- ١٤ - وزارة التخطيط ، دراسة احصائية عن تطور المتغيرات الرئيسية للاقتصاد المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥ .
- ١٥ - د. سامى عفيفى : الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٨ .
- ١٦ - البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .
- وقد حسبت قيمة الصادرات وفقاً لمتوسط سعر شراء وبيع الدولار وهو = ٣٣٩,٤ قرش .
- ١٧ - المرجع السابق ، ص ٦٩ .
- ١٨ - المرجع السابق ، ص ٧١ .
- 19 - World tables 1993, op. cit, P. 233.
- ٢٠ - وزارة التخطيط ، دراسة احصائية ، مرجع سبق ذكره ، جدول رقم (٢٠) .
- 21 - World tables 1993, op. cit, P. 233.